استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي(*)

د/ وضحة أحمد جاسم المضف

دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص تنظيم المجتمع

ملخَّص الدِّرَاسَة

هدفت الدراسة الراهنة إلى تحديد استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، وقد أسفرت النتائج أن الجمعيات الأهلية تستخدم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأفادت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي، وأن أكثر الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ارتباطا بتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي تمثلت في: الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية، ثم الأنشطة والبرامج الدفاعية، ثم الأنشطة والبرامج الثقافية، يليها الأنشطة والبرامج التعليمية، وأخيرا الأنشطة والبرامج الاجتماعية، كما توصلت النتائج إلى أن اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية بلغت معدلات مرتفعة واحتل بُعد المساواة المرتبة الأولى ثم تلاه بُعد العدالة وأخيرا بُعد تكافؤ الفرص، كما رصدت نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية تستخدم الاستراتيجيات الأكثر تأثيرا كاستراتيجية الضغط على السلطة التشريعية لتعديل السياسات بما يتماشى مع حقوق المستفيدين، بالإضافة إلى استخدام استراتيجية التحالف من أجل كسب التأييد المجتمعي نحو قضايا المستفيدين في الجمعية، فضلا عن استخدام استراتيجية المدافعة عن الفئات المهضومة الحق من خلال تنظيم جهودهم، كما أشارت النتائج إلى أن أهم التكتيكات التي تستخدمها الجمعيات الأهلية وتساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية هي العمل المباشر مع المسؤولين

(*) مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨٠) العدد (١) يناير ٢٠٢٠.

والمتخصصين والمواطنين للوصول لحلول مشتركة لتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى الاتصالات المفتوحة والمستمرة مع جميع الأطراف المعنية للمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار لإقرار كادر المهنيين المستفيدين لدى الجمعية، كما أسفرت النتائج أيضا عن أهم الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية وتمثلت في الندوات للتبادل الفكري الذي يسلط الضوء على تكافؤ الفرص لأفراد المجتمع، وكذلك مقابلة المشرعين لإصدار تشريعات جديدة أو تعديلها لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما أشارت النتائج إلى أن المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية هي استعجال نتائج المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأيضا من المعوقات التي احتلت المراتب الأولى، قلة نشر الوعي المجتمعي المرتبط بأهمية المدافعة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وكذلك قلة تقدير المسؤولين لأهمية الحوارات الدفاعية واستجابتهم للمشاركة فيها، وحول تحديد المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، أفادت النتائج بضرورة نشر الوعي المجتمعي بأهمية المدافعة عن القضايا المجتمعية الملحة بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن المقترحات التي احتلت المراتب الأولى الاهتمام باستخدام وسائل الإعلام المتنوعة لنشر قضايا المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الجمعية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

Using the advocacy approach in community organizing To achieve social justice in Kuwaiti society

Abstract: The present study aimed at determining the use of the advocacy approach in the community organizing method to achieve social justice in the Kuwaiti society. The results showed that the NGOs use the advocacy approach to achieve social justice. The results of the study reported a statistically significant relationship (0.01) Among the activities and programs used in the advocacy approach in the civil societies and the achievement of social justice in the Kuwaiti society, and the most activities and programs used in the advocacy approach in the civil associations in connection with the achievement of social justice in the Kuwaiti society The activities and advocacy programs, then the activities and cultural programs, followed by the activities and educational programs, and finally the social activities and programs. The results also showed that the contributions of social justice to the success of the advocacy approach in the civil associations reached high rates, Equality was first, followed by justice and finally after equality of opportunity, and the results of the study

showed that NGOs use the most influential strategies such as the strategy of lobbying the legislature to amend policies, In addition to using the Alliance's strategy to build community support towards the issues of beneficiaries in the society, as well as using the strategy of advocacy the right groups by organizing their efforts. The results also pointed to the most important tactics used by NGOs and help in achieving social justice are working directly with officials, professionals and citizens to reach common solutions to achieve social justice, in addition to open and ongoing communication with all concerned parties to participate in the decision-making process to approve the professional cadre for the staff. The results also revealed the most important tools used in the introduction of advocacy that help in the achievement of social justice and were represented in seminars for intellectual exchange that highlight the equal opportunities of the members of society, as well as meet legislators to enact new legislation or amend them to achieve social justice among the members of society, And the results indicate that the obstacles that limit the effectiveness of the entrance of the defenders in the civil societies to achieve social justice is the urgency of the results of advocacy to achieve social justice, as well as the constraints that occupied the first rank, And the lack of appreciation of officials for the importance of advocacy dialogues and their response to participation in them, and on the identification of proposals that support the advocacy approach to achieve social justice in the Kuwaiti society. The results indicated the need to raise awareness of the importance of advocacy the pressing social issues, contribute to the achievement of social justice, and also from the proposals that occupied the first salary was the interest in the use of various media to disseminate the issues of advocacy to achieve social justice, and the most important proposals to establish training and rehabilitation courses for the members of the association in the field of advocacy to achieve social justice.

أولا: المقدمة:

تسعى كثير من الأمم والحضارات إلى السمو بقيمها ومثلها من خلال تطبيق منظومة أخلاقية تقوم على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، حيث تعتبر العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم الذي يتحقق في ظله الازدهار والتقدم، لذا تسعى المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء قواعد المساواة في

الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية، والعمل على تحقيق ذلك بحيث يكون للفرد نصيب عادل من الثروة القومية وتوفير قدر متساوى من الأمن والحماية لكل مواطن، وتشمل العدالة الاجتماعية في مضمونها توزيع الموارد والخدمات وإشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية في ضوء أسس المساواة الاجتماعية والاقتصادية وإتاحة الفرص للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة – التعليم – الإسكان) والمساواة في الفرص، وأن يحصل الناس على خدمات تتناسب مع ما يستحقونه وما يحتاجون إليه.

وعليه تعتبر جوهر رسالة الأمم المتحدة العالمية هي العمل الجاد على كفالة العدالة الاجتماعية للجميع، حيث قررت الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية سنويا في العشرين من فبراير والعمل على تعزيز جهود المجتمع الدولي في القضاء على الفقر والتمييز وتعزيز العمالة الكاملة، والعمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية للجميع.

ولا شك في أن الدولة هي المؤسسة الأولية التي ترسم سياستها وتبني خطتها العامة التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة فئات وطبقات المجتمع، وعلى الرغم من تنوع الوسائل والأساليب التي تستخدمها الدول بما فيها دولة الكويت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها، وحرص تلك الدول والحكومات والتشريعات والقوانين على تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات الشعوب وآمالها ومازالت غالبية الدول النامية تعاني من التفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخل بين مواطنيها مما نجم عنه التهميش والاستبعاد الاجتماعي لفئات داخل المجتمع تحتاج للمناصرة والدفاع عنها للحصول على حقوقها المشروعة.

وتعد الدراسة الراهنة محاولة للتعرف على الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية عن قضايا المهمشين والمستبعدين للحد من أشكال التمييز والاضطهاد الذي يتعرض له بعض المواطنين والعمل على مناصرتهم والدفاع عن حقوقهم لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالدفاع عن حقوق الإنسان يشكل المبررات لجهود

طريقة تنظيم المجتمع والمحرك لها، حيث تعتبر تلك الفئات إحدى إهتمامات طريقة تنظيم المجتمع التي تسعى من خلالها إلى تحقيق تكامل معارفها ومهاراتها وقيمها لتأكيد حقوق تلك الفئات المحرومة الحق بإعتبارهم كأحد عملاء الخدمة الاجتماعية، وأيضا جاءت هذه الدراسة في محاولة للتعرف على الأنشطة والبرامج والإستراتيجيات والتكتيكات والأدوات التي تستخدمها الجمعيات الأهلية في مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

ثانيا : مدخل مشكلة الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة :

تعتبر العدالة الاجتماعية أحدى الركائز الأساسية التي تستهدفها الدول وتسعى إلى تحقيقها وإرساء قواعدها، وتستمد قضية تحقيق العدالة الاجتماعية أهميتها من رسوخ وأهمية البعد الاجتماعي في منظومة التنمية المستدامة، إذ أن من أهم مقومات إندماج الفرد في المجتمع هو إحساسه بالعدالة الاجتماعية، هذا الإحساس الذي من شأنه دفع طاقاته وطموحاته لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج وبالتالي المزيد من الارتقاء والرفاهية.

وعليه تعتبر العدالة الاجتماعية عاملا فاعلا في عملية التنمية وتحسين نوعية الحياة وفي تكوين الإنتماء الصادق غير المزيف للوطن، وفي تنمية البشر، وفي تعظيم حدود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي مما يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والبذل والعطاء، وبذلك فقد تأكد أن ترسيخ قواعد العدالة الاجتماعية في أي مجتمع أصبح دعامة أساسية وشرطا جوهريا من شروط تحقيق العدالة الاجتماعية بوجه خاص والتنمية الاجتماعية بوجه عام، وعليه فإن مبادئ العدالة الاجتماعية والقيم السامية ومراعاة رفاهية الناس ما هي إلا ممارسة فعلية للخدمة الاجتماعية (محمد سيد فهمي، ٢٠١٤، ص : ٢٣٥).

ومن ثم فالعدالة الاجتماعية ترتكز على عدم ترك توزيع الخدمات للإنتقاء العشوائي ومقابلة الحاجات الخاصة بذوي القوة والسلطة أو وفقا لآليات

اقتصادية وسياسية تنتهك الإلتزامات الأخلاقية والأعراف المجتمعية (Rita.C., 2001). وهذا ما أشارت إليه دراسة (Jae Juded, 1984) والتي هدفت إلى وصف الدور الفعلي للمخطط الاجتماعي الحضري للمجتمع وأثر ذلك على تحقيق عدالة توزيع الخدمات الاجتماعية، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أن الخلل في توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل عادل بين المواطنين إنما يرجع إلى عدم وجود أجهزة التخطيط الاجتماعي الحضري، وكذلك غياب الوظيفة ذات الطابع الرسمي للمخطط الحضري في المدن.

لذلك تعتبر العدالة الاجتماعية من أبرز وأهم القضايا التي تشغل إهتمام الإنسان لأن غياب العدالة الاجتماعية يعني إتساع الظلم وتزايد إحساس الناس بالقهر والتعاسة. وتحرص الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية بشكل عام وطريقة تنظيم المجتمع بشكل خاص على سيادة مفاهيم العدالة الاجتماعية ومواجهة مختلف أشكال الظلم والتجاوز وإنتهاك حقوق الإنسان وتعزيز موقع الإنسان على وجوده فردا في المجتمع (سلوى عياد أبو عجاجة، ٢٠١١، ص : ٥٨). وفي هذا الصدد فقد كشفت دراسة(Chen Tyue، 1989) عن وجود ثلاثة مبادئ أساسية للعدالة والمساواة وهي الحق والحاجة والأهلية وهي بمثابة معايير لازمة لتقييم التوزيع العادل للخدمات العامة للمواطنين، كما أوضحت الدراسة أن فكرة العدالة هي فكرة تم تعريفها إجتماعيا وطبقا للسياق المجتمعي على أنها ديناميكية فضلا عن أن الخدمات العامة القائمة على عدالة التوزيع تتأثر بقوة بالعوامل المجتمعية المختلفة كالتغيرات الاجتماعية، والنظام الثقافي والسياسي السائد في المجتمع.

وبذلك تكون العدالة الاجتماعية عبارة عن معادلة طرفاها الفرد والدولة إذ أنهما يتمتعان بحق متبادل يثمر عن تفاعل الجهود في المجتمع لإيجاد تضامن مبني على تكافؤ الفرص الحقيقي سواء من حيث الأفراد أو من حيث تنشئتهم الاجتماعية أو تربيتهم أو وضعهم في المكان الذي يلائم مواهبهم وقدراتهم وكفايتهم مما يساعدهم على التحرر من الضغوط الاجتماعية

والاقتصادية من أجل الوصول إلى حياة كريمة (محمد سيد فهمي، ٢٠٠٦، ص : ٧٩).

وفي ضوء الصعوبات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية فقد تناولت دراسة (عادل عازر، ١٩٩١، ص : ١٦٥) الحق في التعليم وغياب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعدم ملائمة هذا المبدأ لتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات الدنيا، من خلال تحليل إستراتيجيات التعليم في النظم المقارنة لتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات الدنيا، وأسفرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من الصعوبات تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التعليم في مقدمتها التحيز لبعض الفئات الاجتماعية الأكثر حظا في المجتمع وسوء التوزيع الجغرافي للأبنية التعليمية، وعدم مراعاة حاجة المناطق المحرومة عند التخطيط في مجال التعليم بصفة خاصة.

وعلى الرغم من أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة مع الفئات الضعيفة والفقراء إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه العدالة ومنها غياب الديمقراطية الحقيقية وعدم التجاوب مع بعض المطالب المشروعة لبعض الفصائل، وإنتشار الفساد المالي، وعدم الشفافية، واللامبالاة في التعامل مع إحتياجات القاعدة العريضة من أفراد المجتمعات (جمال رشدي عبدالعزيز، ٢٠١١، ص : ١٨٨). هدفت دراسة (Drewett Alison and Others, 1999) إلى التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ الحقوق الاجتماعية فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة المرتبطة بالأشخاص المصابين بالعجز ومدى حاجتهم إلى الرعاية والخدمات الاجتماعية بصفة عامة والرعاية الصحية على وجه الخصوص، وخلصت نتائج الدراسة إلى التأكيد على ضرورة وضع السلطات المحلية لمجموعة من المعايير الموضوعية المرتبطة بالمساواة والعدالة الاجتماعية حتى يمكن صياغة مبدأ العدالة الاجتماعية وتحديد آليات تحقيقها، ومن أهم هذه المعايير عدم التفرقة بين فئات المجتمع المختلفة وخاصة غير القادرين والضعفاء، وبين

المناطق الجغرافية المختلفة وخاصة تلك المناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه فإن ميزان العدالة الاجتماعية يختل عندما توجد فوارق طبقية بين فئات المجتمع ولا يوجد تكافؤ فرص بين الأفراد المتشابهين كما يختل ميزان العدالة الاجتماعية عندما لا يوجد تكافؤ اجتماعي ومسؤولية اجتماعية تجاه الفقراء، وتحقيق المنفعة للأفراد العاجزين بحكم ظروفهم الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد ودمجهم في المجتمع من خلال تحسين أوضاعهم وتحقيق التوزيع العادل للموارد. وهذا ما ركز عليه برامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تناول القيم العالمية الخاصة بالعدالة الاجتماعية والذي تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تشمل تحقيق العدالة على المستوى الفردي وكذلك على مستوى منظمات المجتمع المدني (هناء محمد السيد عبدالمجيد، ٢٠١٣، ص : ٢٠٧٣). وهذا ما أفادت به دراسة Lanza, (Dama Reid, 1999) حيث كشفت الدراسة عن أن الجهود البيئية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مدخل واحد، وذلك من خلال مواجهة قضايا المساواة الاقتصادية والرعاية الصحية والمساواة في الحصول على الموارد الطبيعية الأساسية للحياة مثل الهواء النقي والغذاء والمسكن الصحي، كما قدمت الدراسة تحليلا نقديا إلى الوكالة الأمريكية لحماية البيئة فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية بين الجماعات المختلفة في تحقيق البيئة الصحية السليمة.

وفي إطار هذا الإهتمام بتحقيق عدالة اجتماعية لإنصاف الأفراد الضعفاء والمستبعدين اجتماعيا تم الإعلان بالألفية عن ثمانية أهداف عام ٢٠٠٠ تشمل رؤية عالمية أكثر عدلا وإنصافا وتم إقرار هذه الأهداف من خلال ١٨٩ دولة لتحقيق العدالة للجميع تضمنت هذه الأهداف تقليل الفقر والجوع، تعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، تكافؤ الفرص في الحصول على العمل (Progress of the World's Women, In 2011-2012, P : 11 - 14).. وفي هذا السياق فقد أكدت دراسة (Hansen, Migrate,

(2004, P : 24 على أن العدالة الاجتماعية يمكن قياسها بمدى توفير العمل المناسب، فعلى القواعد التشريعية أن تضع في إعتبارها تحقيق العدالة الاجتماعية التي تتيح فرص عمل مناسبة على كل المستويات الرسمية والأهلية، كما أشارت الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية تشمل جميع الحقوق والتي من أهمها فرص عمل مناسبة وأجور متساوية.

وعلى المتقدم ذكره يتضح أن العدالة الاجتماعية أيدلوجية كاملة تعبر عن الدعوة لتدخل الدولة لتوفير رعاية مصالح مواطنيها وعلاج المشكلات التي تهدد الأفراد والأسر ودعوة لمواجهة اللامساواة في الفرص وتوزيع الحقوق، فمبدأ المساواة هو أساس العدالة الاجتماعية وتوفير الحقوق وتحديد المسؤوليات الاجتماعية وتقديم المساعدات وتوفير الاحتياجات دون تمييز، فغياب العدالة الاجتماعية عن أي مجتمع يترتب عليها آثار جمة، دائما ما تكون سلبية تؤدي إلى مشكلات يعاني منها المجتمع، حيث تجعل فئة من الفئات عاجزة عن إشباع احتياجاتها الضرورية، وفئة أخرى تستحوذ على موارد القوة في المجتمع وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها، وهذا الوضع يخلق صراعا قويا بين الطبقات الأمر الذي يساهم في ظهور المشكلات الاجتماعية (محمد سيد فهمي، ٢٠١٤، ص : ٥٣، ٥٤). وهذا ما إهتمت به دراسة (رشا محمود السيد محمود، ٢٠١١، ص : ١٩٤٦) التي هدفت إلى التعرف على دور إعلانات التوعية في التصدي للقضايا المجتمعية التي تتعلق بغياب العدالة الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تمثل خطرا قوميا يهدد المجتمع بكل فئاته، لذا إهتمت الدراسة بالوقاية والعلاج من المشكلات الناتجة عن غياب العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تحقيق وتفعيل العدالة الاجتماعية وتطبيق مبدأ المساواة بين الناس.

وفي ضوء ما سبق جدير بالإهتمام أن نشير إلى دور الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي في التنمية تسعى لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة

كالفقر والتهميش والاستبعاد وغيرها من القضايا وذلك من خلال أساليب جديدة تتجاوز مجرد سد الفجوات التي تتركها الدولة إلى المشاركة في صنع السياسات والتأثير فيها، إنطلاقا من مواجهة الفقر والبطالة والتهميش وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم إلا من خلال دور متكامل تشارك فيه الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي (عبدالغفار شكر، ٢٠٠٦، ص : ٢٨). في هذا الإطار نجد أن الجمعيات الأهلية تلعب دورا أساسيا فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين حيث تعمل على نشر الثقافة المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك تمكين المواطنين من أجل الحصول على حقوقهم، بالإضافة إلى دورها الدفاعي عن قضايا الضعفاء والمهمشين وذلك في إطار مجتمعي تسعى من خلاله إلى إرساء القواعد للممارسات الدفاعية بشكل مهني فاعل (علي ليلة، ٢٠٠٧، ص ٢٠٨).

وفي ضوء الدور الدفاعي الذي تلعبه الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية هدفت دراسة (عبير عبدالسلام سعد، ٢٠١١) إلى التعرف على الدور الدفاعي الذي يمارس في الجمعيات الأهلية لمواجهة التمييز ضد المرأة، وتحديد البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية من خلال عملها بالدور الدفاعي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تقوم بالدور الدفاعي في حفظ الحقوق وإبراز دور المرأة ومناقشة قضاياها والعمل على الحفاظ على حقوق المرأة في المجتمع، وأوضحت الدراسة أن أهم البرامج والأنشطة التي تستخدمها الجمعيات الأهلية هي الندوات والبرامج التدريبية والتوعية للدفاع عن حقوق المرأة ضد التمييز في المجال الوظيفي، ورصدت نتائج الدراسة أهم التكتيكات التي يمكن استخدامها لمواجهة التمييز ضد المرأة في المجال الوظيفي المتمثلة في المطالبة بتغيير القوانين.

وعلى نفس النهج تناولت دراسة (Mosley Jennifer, 2010, P : 57 -

(67 قضية المشاركة في عمليات المدافعة السياسية من خلال المنظمات غير الحكومية، وأكدت نتائج الدراسة أن المدافعة من أكثر الأساليب شيوعا بين المنظمات التي حققت النجاح في ظل مجموعة من العوامل المؤثرة مثل : القيادة المهنية، والعلاقات التعاونية القوية، واستخدام البريد الإلكتروني وكذلك تمويل حملات المدافعة، وأكدت الدراسة على أن المدافعة بمثابة الطريق المهني الأكثر ملائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية مما كان يعتقد في السابق.

تلتها دراسة (Sara. Kimberlin, 2010) التي تناولت أدوار المدافعة للتأثير على الخدمات التنظيمية للجمعيات الأهلية، حيث أن المدافعة تعتبر من الأنشطة الهامة للجمعيات الأهلية، وهدفت إلى التعرف على الخصائص التي تؤثر على المشاركة في المدافعة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المدافعة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية تكون من خلال التواصل مع المنظمات الأخرى التي تكون رسالتها المدافعة، وأيضا المنظمات التي تركز على الخدمات المباشرة لأنها تعلب دورا أساسيا في المدافعة، حيث أنها تواجه التحديات الخاصة بممارسة المدافعة بإعتبارها وظيفة تنظيمية لهذه المنظمات.

وبناء عليه فالمدافعة في طريقة تنظيم المجتمع تتضمن المشاركة من جانب أفراد المجتمع وجماعات الضغط من أجل الحصول على حقوق الفئات الأكثر حرمانا وقد أشار ميثاق القيم الأخلاقية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الدفاع عن الفئات المهمشة هي مسؤولية أخلاقية يتحملها الممارسين والمهنيين الذين يمارسون عملهم من خلال أجهزة المدافعة المتمثلة في المنظمات غير الحكومية (رشاد أحمد عبداللطيف، ١٩٩٣، ص : ٤٥٥).

وعليه تستطرد دراسة (منال أحمد عبدالفضيل، ٢٠١٠) التي هدفت إلى التعرف على الدور الدفاعي للتنظيمات المجتمعية العاملة في مجال الأطفال المعرضين للخطر، سواء كانت حكومية أو أهلية أو تنسيقية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهداف المنظمات الحكومية والأهلية هو المدافعة عن

الفئات المهمشة من الأطفال، وأيضا القيام بالتوعية وتغيير السلوك المجتمعي بشأن قضية الأطفال المعرضين للخطر، وتقديم الخدمات الكافية.

وفي ضوء دور التنظيمات الشبكية في بناء القدرات الدفاعية للمنظمات غير الحكومية إتضح أن الشبكة تساهم في مساعدة المنظمة على وضع الخطط وآليات تنفيذ الخطط الدفاعية، فضلا عن قيام التنظيمات الشبكية بتنظيم حملات ومسيرات هدفها التوعية بضرورة الدفاع عن قضايا المجتمع، وإن من أكثر الإستراتيجيات المستخدمة في المنظمات غير الحكومية استراتيجية الدفاع، وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراسة (أسماء سعيد محمد أحمد، ٢٠٠٩، ص : ٢٧١٣- ٢٧٥٩).

وعلى المتقدم ذكره يتضح أن طريقة تنظيم المجتمع تعمل مع الفئات المستضعفة من أجل مناصرتها والدفاع عنها حتى يصبحوا قوة مؤثرة للحصول على ما يحتاجون إليه من خدمات وتشريعات، وقد طورت طريقة تنظيم المجتمع من أدوارها، فبعد أن كانت تهتم بالتنسيق بين المؤسسات القائمة في المجتمع، أصبحت تهتم بإحداث تغيرات مقصودة سواء في السياسة الاجتماعية للمجتمع وفي تنظيماته الاجتماعية، وفي الخطط والبرامج المنفذة لهذه السياسة لمقابلة إحتياجات ملحة قائمة، أو لمعالجة أمراض ومشكلات إجتماعية قائمة أو إحداث التغيرات المقصودة في النظم أو التنظيمات الاجتماعية أو القوانين أو اللوائح التي نتج عنها خلل أدى إلى وجود الكثير من المشكلات المجتمعية، بل وإمتد دور طريقة تنظيم المجتمع إلى أبعد من ذلك، فلم يعد دورها يقتصر على الإرشاد والتوجيه والمساعدة والوساطة بل أصبحت تقوم بدور الدفاع عن تلك الفئات التي يطلق عليها الفئات المحرومة أو الضعيفة التي تفتقد القوة وبالتالي نزعت إلى السلبية واللامبالاة (محمد بهجت كشك، ٢٠١١، ص : ٥، ٦، ١٩).

وترى الباحثة أن عملية المدافعة في إحداث التغيير في السياسات والبرامج أو في إصدار تشريعات جديدة أو تعديل تشريع لتحقيق العدالة

الاجتماعية في المجتمع هي عملية دقيقة وحرجة تحتاج إلى منظم اجتماعي مدرب تدريبا مهنيا عاليا.

وتأكيدا لما سبق فقد وضعت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين " NASW " في الولايات المتحدة الأمريكية ميثاقا أخلاقيا، حيث أكد الميثاق على إلتزام الأخصائيين الاجتماعيين بالدفاع وممارسته، وأكد الميثاق أيضا أنه على الأخصائيين الاجتماعيين تعزيز العدالة الاجتماعية والتغير الاجتماعي نيابة عن عملائهم وأن يعملوا على القضاء على التمييز والظلم والفقر وأشكال الظلم الاجتماعي الأخرى، وإن هذه النشاطات يمكن أن تأخذ نمط الممارسة المباشرة وتنظيم المجتمع والإشراف والإرشاد، والدفاع والعمل الاجتماعي والسياسي(Robert, Schneider, P : 54). ويقصد بتنظيم المجتمع كدفاع هو ما يقوم به سكان المجتمع من مجهود منظم عن طريق ممثليهم وبمساعدة مهنية من جانب الأخصائي الاجتماعي للحصول على موارد من سلطات محلية أو إستصدار قرارات أو إتخاذ إجراءات إدارية تساهم في حل بعض مشكلات ذلك المجتمع المحلي وتنمية موارده وإمكانياته (رشاد أحمد عبد اللطيف، ٢٠٠٦، ص : ١١٣).

وفي ضوء تحديد الأدوار الأكثر ملائمة في عملية المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية هدفت دراسة (وداد أحمد محمد ريان، ٢٠٠٨) إلى تحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في المدافعة عن حقوق المعاقين، وقد خلصت النتائج إلى أن أهم الأدوار دور المدافع ودور المطالب ودور الوسيط وأهم الإستراتيجيات التي يستخدمها الأخصائيين الاجتماعيين في المدافعة عن حقوق المعاقين هي استراتيجية الإقناع، كما أشارت نتائج الدراسة أن من أهم الأدوات التي تستخدم في عملية المدافعة عمل الندوات الثقافية.

وإذا (دراسة صافيناز محمد أبوزيد، ٢٠٠٦) هدفت إلى تحديد اسهامات مؤسسات المجتمع المدنى في تفعيل آليات المدافعة عن الحقوق الاجتماعية للإنسان وتحديد الوسائل والأساليب التي تستخدمها هذه المؤسسات لنشر ثقافة

حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدنى لها دور كبير وفعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع وتدعيم هذه الحقوق ومراقبة الحكومات في تطبيق هذه الحقوق، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضا أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بحملات المطالبة بتعديل الدستور والقانون بما يتماشى مع المواثيق الدولية وتنظيم حملات للتضامن مع الفئات المنتهكة حقوقهم إلا أن أساليب المدافعة المستخدمة تفتقر إلى المهنية.

فقد أشارت دراسة (M, Torres.L, 2005) إلى التعرف على أهمية استراتيجية المدافعة في تفعيل النظام الصحي، خاصة في الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي الدعوة إلى بناء تنظيمات اجتماعية تدعم نواحي القوة لدي أفراد المجتمع وتنمي قدراتهم على المطالبة بحقوقهم الصحية. وأوضحت نتائج الدراسة أيضا أن هناك أهمية في استخدام المدافعة داخل المجتمع، وكذلك من أجل تحقيق عملية تنظيم المجتمع بشكل جيد، حيث وجدت الدراسة أن هناك إنتهاكات لحقوق الأفراد وغياب العدالة الاجتماعية بحقوقهم الصحية، وأيضا قيام هذه التنظيمات بالدفاع عن حقوق الأفراد داخل المجتمع.

وفي ضوء ضرورة تبني المنظمون الاجتماعيون مدخل المدافعة عن الفئات المستضعفة لتحقيق العدالة الاجتماعية أكدت دراسة (Donaldson, L, 2004) على ضرورة تبني مدخل المدافعة كآلية لتقوية وتمكين الفئات المستضعفة حتى يستطيعوا التأثير في المنظمات المعنية المسؤولة عن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات للمواطنين، حيث أن المدافعة تسعى إلى مساعدة الأفراد والجماعات لإحداث التغيير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المستضعفة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن قانون الأخلاق الخاص في الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين The NASW Code of Ethics

يُذكر كل أخصائي اجتماعي بالمسؤولية التي يجب الدفاع عنها من أجل التشريع والسياسات التي تؤيد العدالة الاجتماعية وقد جاء في القسم ٦٠٤ (A) من قانون الأخلاق الخاص بالجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين لعام ١٩٩٦ أنه : "يجب على الأخصائيين الاجتماعيين أن يكونوا على دراية بأثر المسح السياسي على الممارسة والمدافعين للتغيرات التي تتم في السياسة والتشريع لتحسين الظروف الاجتماعية وذلك لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية". فالمدافعون يجب أن يعرفوا كيفية مخاطبة المشكلات الجديدة، والبحث عن الدعم والموارد فيما يتعلق بالأشخاص المجردين من المزايا، خاصة أن بوسع المدافعين أن يثيروا توقعات عامة بخصوص حقوق وحاجات كافة المواطنين سعيا لتحقيق العدالة بين الجميع (Robert L. Schneider & Lester - Lori، ترجمة محمد علي سلام، مراجعة أبوالنجا محمد العمري، ص : ٦٠٩-٦١٢).

وعلى النحو السابق بيانه يتضح أن العدالة الاجتماعية تعتبر قيمة من قيم مهنة الخدمة الاجتماعية وبالتالي فالدفاع يتفق مع قيم مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهتم بدور المدافع في تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين العملاء من المشاركة في صنع القرار وتغيير علاقات السلطة وبالتالي تحسين جودة حياة العملاء (Patricia Higham, 2006, P : 98). لذا أصبحت المدافعة في تنظيم المجتمع في الوقت الراهن تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن تحقيق العدالة الاجتماعية كان من بين الاهتمامات الرئيسية لطريقة تنظيم المجتمع منذ حركة المحلات الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن العمل في هذا الإتجاه قد إكتسب في السنوات الأخيرة عمقا أكبر، فبدلا من إشتراك المهنيين في منظمات تعمل من أجل تعديل السياسات الاجتماعية نيابة عن الفئات الاجتماعية مهضومة الحقوق، فإن الاهتمام الآن ينصب على تنظيم الفئات المستضعفة نفسها للمطالبة بحقوقها بقوة وفاعلية، فالقوة هي مفتاح حل المشكلات الاجتماعية

للتغلب على الأحوال التي خلقها المجتمع عمدا (إبراهيم عبدالرحمن رجب، ١٩٨٣، ص : ١٧٣).

وتأسيسا على ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في التعرف على دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة وكيفية ممارستها واستخدامها لمدخل المدافعة ودورها الدفاعي والإستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها والمدعمة لحركتها في الدفاع عن الضعفاء والمهمشين لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأيضا التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجهها عند أداء دورها الدفاعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

ثالثا : التعقيب والجوانب المستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية :

١- التعرف على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات، وهذا ما أشارت إليه دراسة Jae Juded, 1948.

٢- تؤكد النتائج التي أسفرت عنها الدراسات السابقة على إهتمام الجمعيات الأهلية بقضايا العدالة الاجتماعية ودورها في الحد من الاستبعاد الاجتماعي لبعض فئات المجتمع.

٣- التعرف على متغيرات العدالة الاجتماعية كالمساواة، العدالة، تكافؤ الفرص، وهذا ما كشفت عنه دراسة Chen Tyue, 1989 وجود ثلاثة مبادئ أساسية للعدالة والمساواة وهي الحق والحاجة والأهلية وهي بمثابة معايير لازمة لتقييم التوزيع العادل للخدمات العامة للمواطنين.

٤- أشارت إحدى الدراسة إلى الصعوبات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية كالتحيز لبعض الفئات الاجتماعية الأكثر حظا في المجتمع كدراسة عادل عازر، ١٩٩١.

٥- أكدت دراسةDrewett Alison and Others, 1999 على ضرورة وضع مجموعة من المعايير الموضوعية المرتبطة بالمساواة والعدالة الاجتماعية

حتى يمكن صياغة مبدأ العدالة الاجتماعية وتحديد آليات تحقيقها، ومن أهم المعايير عدم التفرقة بين فئات المجتمع المختلفة وخاصة غير القادرين والضعفاء.

٦- أشارت دراسةHansen, 2004 Migrate إلى أن العدالة الاجتماعية تشمل جميع الحقوق والتي من أهمها فرص عمل مناسبة وأجور متساوية.

٧- أكدت دراسة رشا محمود السيد محمود، ٢٠١١ أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تمثل خطرا قوميا يهدد المجتمع بكل فئاته، وقد إهتمت الدراسة بالوقاية والعلاج من المشكلات الناتجة عن غياب العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تحقيق وتفعيل العدالة الاجتماعية وتطبيق مبدأ المساواة بين الناس.

٨- أفادت دراسة عبير عبدالسلام سعد، ٢٠١١ أن أهم البرامج والأنشطة التي تستخدمها الجمعيات الأهلية هي الندوات والبرامج التدريبية والتوعية للدفاع عن حقوق المرأة ضد التمييز في المجال الوظيفي ورصدت الدراسة أهم التكتيكات التي يمكن استخدامها لمواجهة التمييز ضد المرأة في المجال الوظيفي والتي تمثلت في المطالبة بتغيير القوانين.

٩- تناولت دراسة Mosley Jennifer, 2010 قضية المشاركة في عمليات المدافعة السياسية من خلال المنظمات غير الحكومية، وأكدت الدراسة على أن المدافعة بمثابة الطريق المهني الأكثر ملائمة لتحقيق العدالة الإجتماعية.

١٠- إهتمت دراسةSara. Kimberlin, 2010 بتناول أدوار المدافعة ودورها في التأثير على الخدمات التنظيمية للجمعيات الأهلية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المدافعة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية تكون من خلال التواصل مع المنظمات الأخرى التي تكون رسالتها المدافعة، وأيضا المنظمات التي تركز على الخدمات المباشرة لأنها تعلب دورا أساسيا في المدافعة.

١١- أكدت نتائج دراسة أسماء سعيد محمد أحمد، ٢٠٠٩ أن الشبكة تساهم في مساعدة المنظمة على وضع الخطط وآليات تنفيذ الخطط الدفاعية، فضلا عن قيام التنظيمات الشبكية بتنظيم حملات ومسيرات هدفها التوعية بضرورة الدفاع عن قضايا المجتمع.

١٢- أشارت دراسة وداد أحمد محمد ريان، ٢٠٠٨ إلى أهم الأدوار في عملية المدافعة هو دور المدافع ودور المطالب ودور الوسيط، وأهم الإستراتيجيات المستخدمة في المدافعة عن حقوق المعاقين هي استراتيجية الإقناع.

١٣- أفادت دراسة صافيناز محمد، ٢٠٠٦ أن مؤسسات المجتمع المدنى لها دور كبير وفعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع وتدعيم هذه الحقوق ومراقبة الحكومات في تطبيق هذه الحقوق، كما أكدت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بحملات المطالبة بتعديل الدستور والقانون بما يتماشى مع المواثيق الدولية وتنظيم حملات للتضامن مع الفئات المنتهكة حقوقهم إلا أن أساليب المدافعة المستخدمة تفتقر إلى المهنية.

١٤- أشارت دراسة M, Torres.L, 2005 إلى ضرورة الدعوة لبناء تنظيمات اجتماعية تدعم نواحي القوة لدى أفراد المجتمع وتنمي قدراتهم على المطالبة بحقوقهم الصحية، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك أهمية في استخدام المدافعة داخل المجتمع، وكذلك من أجل تحقيق عملية تنظيم المجتمع بشكل جيد.

١٥- أكدت دراسةDonaldson, L, 2004 على ضرورة تبني مدخل المدافعة كآلية لتقوية وتمكين الفئات المستضعفة حتى يستطيعوا التأثير في المنظمات المعنية المسؤولة عن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات للمواطنين، حيث أن المدافعة تسعى إلى مساعدة الأفراد والجماعات لإحداث التغيير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المستضعفة.

١٦- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة وتحديد أهميتها.

١٧- إختيار الموجهات النظرية الملائمة للدراسة الحالية، وتحديد المفاهيم النظرية بدقة.

١٨- التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية وكيفية إعدادها.

١٩- استفادت الباحثة في التعرف على أهمية الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية عن الفئات المهمشة والمستضعفة.

٢٠- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد أهمية المدافعة في تنظيم المجتمع للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

٢١- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية وتحد من فعالية استخدام مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعا : الموجهات والمنطلقات النظرية للدراسة :

تستند الدراسة الراهنة على مجموعة من النظريات والنماذج العلمية في طريقة تنظيم المجتمع متصلة إتصالا وثيقا بالدراسة الحالية نعرضها على النحو التالي :

١- نظرية القوة :

تقوم النظرية على أن القوة تنشأ من خلال عملية التنظيم الاجتماعي لأن هذه العملية تُمكن المشتركين من تحقيق ما لا يستطيع كل منهم تحقيقه بمفرده، ولذلك فإن القوة تبني حول روابط ومصالح اقتصادية واجتماعية ودينية وسلالية، ويكون لتلك الروابط أهميتها بقدر ما تسهم به في إشباع إحتياجات أعضائها، فإذن يمكننا النظر إلى المجتمع على أنه مكون من تشكيلات متداخلة من الأنساق الفرعية للقوة التي تقوم كل منها حول مصالح مشتركة

ينتظم فيها الناس المتشابهون نسبيا (إبراهيم عبدالرحمن رجب، ١٩٨٣، ص : ٣٥).

فالقوة هي القدرة أو الإرادة للفرد أو الجماعة على ممارسة السلطة تجاه الآخرين (السيد عبدالحليم الزيات،١٩٩٠، ص : ٥). والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين للتحكم في آرائهم تجاه قضية معينة (خليل حسين، ٢٠٠٩، ص : ٣٨). ويمكن لهذه النظرية أن تفيد الممارس " المدافع " في فهم وبناء القوة في المجتمع المحلي الذي يعمل معه، وكذلك فإن هذه النظرية ترشد الممارس " المدافع " إلى ضرورة فهم الأسس التي يستند إليها في بناء القوة، وفهم ديناميات العلاقات بين عناصر بناء القوة وبين البناءات في حالات البناءات التعددية، وذلك كله حتى يتمكن المدافع من إختيار الاستراتيجية المناسبة للتأثير على بناء أو " بناءات القوة، لما فيه صالح المجتمع الذي يعمل فيه، وصالح تنميته وتقدمه (لبني محمد عبدالمجيد (ترجمة)، ٢٠٠٤، ص : ١٣٩).

تحتوي نظرية القوة على عدد من المسلمات الأساسية :

١- تنشأ القوة الاجتماعية من خلال عملية التنظيم، ويُمكن هذا التنظيم الاجتماعي العاملين من إنجاز أشياء لا يستطيعون إنجازها منفصلين، ومن ثم فهو يمنحهم قوة جمعية.

٢- تحدث القوة داخل العلاقات الاجتماعية أو الكيانات التنظيمية، وهي ليست خاصية أو ملكية لأي فرد.

٣- ترتبط القوة بطريقة ملتزمة بالاعتماد الاجتماعي المتبادل.

٤- يتصرف الفاعلون الاجتماعيون الذين يمارسون القوة داخل علاقات أو تنظيمات إما بإعتبارهم " عناصر مستقلة " وإما بإعتبارهم " أجزاء ملتزمة " وقد يكون لديهم كذلك – أما توجيهات " ذاتية " أو توجيهات " جمعية ".

٥- تتحدد كمية القوة التي تمارس بواسطة أي فاعل في أي موقف معين بكل

من الموارد التي يستخدمها من جانب، والمقاومة التي يواجهها من جانب آخر.

٦- يمكن أن تمارس القوة الاجتماعية نحو أي شئ " اجتماعي " وذلك في أحد الإتجاهات الثلاثة : إما هبوطا نحو وحدات فرعية أو جانبيا نحو فاعلين آخرين متكافئين سواء أفراد أو منظمات، أو صعودا نحو تنظيمات أكثر شمولا.

٧- ما أن يتولد مقدارا من القوة من خلال عملية التنظيم الإجتماعي، وإلا ويستخدم بدوره في تنظيم اجتماعي جديد، أو في توسيع أنماط موجودة للنظام الإجتماعي، وأن هذه العملية تأخذ شكل الدائرة المستمرة (عبدالحليم رضا عبدالعال وآخرون، ٢٠١٠، ص : ٦٣، ٦٤).

وهناك بعض الإفتراضات التي تتعلق بنظرية القوة وتساعد على فهم المدافعة وهي :

١- يقاوم الأشخاص الذين يحوزون القوة عموما إعطائها للغير.

٢- الأشخاص الذين يملكون القوة من السهل أن يحصلوا على موارد بالمقارنة بأولئك الذين لديهم قوة أقل، فمثلا من لديهم المال من السهل أن يحصلوا على خدمات قانونية وتعليم ورعاية صحية.

٣- لا تتوزع الموارد بما فيها القوة بالتكافؤ، وبعض الأشخاص من الأقليات والأغلبية ببساطة لديهم قوة أكثر من الآخرين.

٤- الصراع بين الناس وبعضهم البعض، وبين الناس والأنساق حادث لا محالة، وخصوصا حينما يهدد أصحاب القوة من لا يملكون القوة، وبشكل غير عادل.

٥- يجب أن تكون القوة لإحداث تغيرات في التنظيمات القائمة والأنساق، والأكثر من هذا فالأنساق الكبيرة أكثر مقاومة للتغير، والتغير يحتاج إلى جهد وعمل، والنظم تسعى للإلتصاق بالوضع القائم الذي يعملون من خلاله

سواء كان هذا الوضع فعالا أو غير فعال، وعلى هذا فمن المهم للمدافع أن يكون لدية قوة كافية للتأثير على مخرجات التدخل (محمد رفعت قاسم في عبدالحليم رضا وآخرون، ٢٠١٠، ص : ٦٣ – ٦٥).

أوجه الإستفادة من نظرية القوة في الدراسة الحالية :

يمكن للباحثة الإستفادة من نظرية القوة في إطار الدراسة الحالية في فهم بناء القوة في المجتمع لإرتباطها في استراتيجية القوة، وهي من الإستراتيجيات الهامة التي يستخدمها المنظم الاجتماعي المدافع للتأثير على بناءات القوة في المجتمع من خلال مساعدة الفئات الضعيفة على تنظيم أنفسهم كجماعة قوة للضغط والتحالف أو التشبيك بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض ومع التيارات لزيادة القوة والتأثير وكسب تأييد الرأي العام لمزيد من القوة، ومساندة المشرعين وذوي القوة والنفوذ في المجتمع والتأثير بالضغط من خلال مواد الدستور التي ينص على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق، وقد ساعدت النظرية أيضا الباحثة في وضع الإستراتيجيات والتكتيكات والأدوات التي تستخدم في الدفاع لتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع في الحصول على حقوقها لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وأيضا الإستفادة في تحليل وتفسير النتائج.

وترى الباحثة لكي تقوم الجمعيات الأهلية بدورها الدفاعي المنوط بها كونها أحد مكونات المجتمع المدني يمكن أن تستند هذه الدراسة أيضا على نموذج المدافعة وذلك لإتصاله الوثيق بموضوع الدراسة.

٢- نموذج المدافعة :

يعتبر نموذج المدافعة من النماذج الحديثة التي تأخذ بها المنظمات الحديثة وخاصة المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، وفقا لما تتطلب ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تستدعي اللجوء إلى القيام بعملية المدافعة لنصرة الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع والقضاء على إنتهاك الحقوق الأساسية للأفراد.

وهناك عدة خطوات لنموذج المدافعة :

١- تحديد المشكلة ومدى إنتشارها ومتى بدأت المشكلة والأضرار الناتجة عنها والعوامل المسببة لها والمؤثرة عليها.
٢- مساعدة الفئات لتنظيم أنفسهم بمساعدة الأخصائي الاجتماعي " المدافع " حتى يستطيعوا مواجهة المشكلة.
٣- تحديد الهدف أو الأهداف التي تكفل حل المشكلة.
٤- استعراض كافة الوسائل التي تساهم في حل المشكلة أو التقليل من حدتها.
٥- تنفيذ خطة العمل بواسطة أهالي المجتمع مع محاولة كسب تعاطف المسؤولين وتكوين رأي عام مؤيد لمطالب الرعاية الاجتماعية المشروعة لهؤلاء المتضررين بالمجتمع.
٦- تقدير موقف القوى المساندة للتغيير في مقابل القوى المقاومة له.
٧- تعديل أساليب العمل في ضوء ما يعترض العمل التنفيذي من صعوبات أو معوقات حتى يكون التنفيذ أكثر فاعلية.
٨- التأكد من إستفادة كافة المشاركين في عملية الدفاع من ثمار تحقيق الهدف (محمد رفعت قاسم، بدون سنة نشر، ص :٢٧١).

ويري بعض العلماء أن ممارسة نموذج المدافعة يمر بست مراحل تتمثل في :

1- تحديد القضايا المتصلة بإنتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

تحديد القضايا التي ترتبط بالاحتياجات والخدمات وتحديد المتأثرين بالقضية وخصائصهم وتحديد الآثار المترتبة على القضية وتحديد المعوقات التي تواجه القضية.

2- وضع الأهداف :

تقسيم أهداف المدافعة إلى ثلاثة أنواع هي :

أ- أهداف بعيدة المدى : وهي العائد الكلي الذي ترغب في تحصيله الجماعة الدفاعية.

ب- أهداف متوسطة المدى : هي العائد الذي ترغب في تحصيله الجماعة الدفاعية من خلال حملة معينة كخطوة لتحقيق أهداف بعيدة المدى.

ج- أهداف قصيرة المدى : هي أهداف ملموسة تتمثل في أفعال أو عوائد محددة تسمح بتحقيق الأهداف متوسطة المدى.

٣- جمع الحقائق :

ينبغي على المدافعين جمع الحقائق التي تؤكد الحاجة للتغير والمبررات المنطقية لمواجهة قضية الفئة المنتهك حقوقها

٤- وضع الإستراتيجيات والتكتيكات :

يقوم المدافعون بتحليل قوة وطاقة المعارضين ثم القيام بإختيار أحد الإستراتيجيات الثلاثة :

أ- التضامن – ب- الحملة – ج – الإعتراض.

٥- إقامة علاقات مع متخذى القرارات أو الموظفين التابعين لهم :

ينبغي على المدافعين إقامة علاقات مع متخذى القرارات بإعتبارهم حائزي القوة والمسؤولين الرسميين عن قبول أو رفض مقترحات المدافعين بشأن تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفئات منتهكة الحقوق.

٦- توسيع قاعدة الدعم من خلال بناء تحالفات مع الآخرين (رشاد أحمد عبداللطيف، ١٩٩٣، ص : ٤٦١).

أوجه الإستفادة من نموذج الدفاع في الدراسة الحالية :

يمكن للباحثة الإستفادة من نموذج المدافعة في إطار الدراسة الحالية في تحديد القضايا التي ترتبط بالإحتياجات والخدمات، ويساعد في وضع الأهداف قبل القيام بالعملية المدافعة، كما يساعد في إختيار أكثر الإستراتيجيات والتكتيكات الملائمة التي يمكن استخدامها عند القيام بالدور الدفاعي عن الفئات المهمشة لمناصرتهم بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما يوضح ضرورة إقامة علاقات مع متخذى القرارات بإعتبارهم حائزي القوة والمسؤولين الرسميين عن قبول أو رفض مقترحات المدافعين بشأن تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفئات منتهكة الحقوق بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

خامسا : أهمية الدراسة :

١- تحظى قضايا العدالة الاجتماعية بالإهتمام العالمي والمحلي والعمل على تحقيقها في ظل المواثيق والإتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٢- تهتم هذه الدراسة بالتأكيد على دور الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة لتحديد آليات استخدام مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في الجمعيات الأهلية لمساعدة المستفيدين على إشباع إحتياجاتهم ومساعدتهم وتمكينهم للحصول على حقوقهم المشروعة.

٣- تتجلى أهمية الدراسة كون المدافعة فرع هام من تطبيقات الخدمة الاجتماعية الرامية إلى تطوير قدرة العملاء على التحكم والإندماج في حياتهم ومجتمعاتهم وخدماتهم حيث تسعى المدافعة إلى تنمية التغير الاجتماعي لصالح الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها العملاء.

٤- المدافعة طريقة أولية للتنمية من أجل مساعدة الناس وتعليمهم كيف يؤثرون في الخدمات التي يتلقونها كما تساعد الأفراد على أن يهتموا بأمورهم الحياتية بشكل أكبر أي أنها تساعد على أن يكونوا مواطنين كاملين، حيث يهتم الدفاع بالنضال والكفاح لتحقيق أهداف منها التأثير وتقديم البرنامج وتغير السياسات.

٥- تتبع أهمية الدراسة في أهمية المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع خاصة في ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة وظهور الفئات المهمشة في المجتمع وتزايد أعداد المستحقين للخدمات وقصور الخدمات المقدمة لهم، حيث تعد الدراسة ضرورة مهنية وبحثية معا لإثراء الجانب النظري والتطبيقي للطريقة.

٦- كما تعزى أهمية المدافعة بأنها تحرك أو مجموعة تحركات موجهة إلى تغيير سياسات أو مواقف أو ممارسات أو تشريعات في إطار مؤسسات معينة أو تأييد هدف سياسي معين لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- تلفت هذه الدراسة عناية المجتمع نحو الدور الدفاعي الهام الذي تقوم فيه الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس.

٨- تشدد هذه الدراسة على أهمية استخدام مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية للحصول على الحقوق المشروعة للمستفيدين.

٩- تفيد هذه الدراسة في مساعدة الجمعيات الأهلية على تحسين أدائها في العمل وتطوير قدرتها وتوسيع نطاق عملها والقيام بدورها الدفاعي اللائق لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

١٠- قد تفيد هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري وكذلك الميداني، بالإضافة إلى أنها قد تساهم في توفير قاعدة علمية يستند عليها في إجراء البحوث من خلال معرفة الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية والتحديات التي واجهت تلك الجمعيات وحالت دون تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين لديها.

١١- قد تفيد نتائج الدراسة الحالية في كسب مجموعة من الخبرات الميدانية التي تعمق ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين في مجال عملهم في الجمعيات الأهلية.

سادسا : أهداف الدراسة :

١- تحديد مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

٢- تحديد مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

٣- تحديد الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

٤- تحديد الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

٥- تحديد المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

٦- تحديد المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.

سابعا : فروض الدراسة :

١- الفرض الأول : [من المتوقع أن يكون مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية مرتفعا].

ويمكن إختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية :

(١- الأنشطة والبرامج الاجتماعية -٢- الأنشطة والبرامج الثقافية -٣- الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية - ٤- الأنشطة والبرامج التعليمية -٥-

الأنشطة والبرامج الدفاعية).

٢- الفرض الثاني : [من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية مرتفعا].

ويمكن إختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية :

(١- المساواة -٢- العدالة -٣- تكافؤ الفرص).

٣- الفرض الثالث : توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي.

٤- الفرض الرابع : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥- الفرض الخامس : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

٦- الفرض السادس : توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / والمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- الفرض السابع : توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / والمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

ثامنا : مفاهيم الدراسة :

١- مفهوم المدافعة :

يعرف قاموس الخدمة الاجتماعية الدفاع : أنه التمثيل المباشر نيابة عن الآخرين والدفاع عنهم وعن مصالحهم، وفي الخدمة الاجتماعية يعني الدفاع عن حقوق العملاء والتعبير عنها من خلال التدخل المباشر أو استخدام السلطة أو التمكين، فيعتبر الدفاع عن مصالح العملاء في الخدمة الاجتماعية إلتزاما مهنيا أساسيا (L. Barker Robert،1991, P : 70). كما تعرف دائرة المعارف للخدمة الاجتماعية الدفاع، أنه تمكين الأفراد أو الجماعات، وعلى الرغم من أن التمكين جزء من الدفاع، إلا أن بعض الجماعات من الصعب تمكينهم كالأطفال والمرضى العقليين والمعاقين ذهنيا، ويمكن تعريف الدفاع في الخدمة الاجتماعية أنه التمثيل المباشر والنضال والتدخل والمساندة والتدعيم أو النصح بالعمل نيابة عن الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات بهدف تأكيد العدالة الاجتماعية (S.Mickelson James 1995, P : 95).

وأيضا تعرف المدافعة في تنظيم المجتمع بأنها ما يقوم به سكان المجتمع من مجهود منظم عن طريق ممثليهم وبمساعدة مهنية من جانب الأخصائي الاجتماعي للحصول على موارد من سلطات محلية أو لإستصدار قرارات أو لإتخاذ إجراءات إدارية من شأنها أن تساهم في حل بعض المشكلات المتعلقة بالمجتمع وتنمية موارده وإمكانياته (عبد الحليم عبد العال، ٢٠٠١، ص : ١٣٣). وتعرف المدافعة أنها فعل موجه نحو تغيير سياسات أو مواقف أو برامج خاصة بأي نوع من أنواع المؤسسات.

كما تعرف المدافعة بأنها تعبير عن توجيه إنتباه المجتمع إلى قضية هامة، وتوجيه صناعى القرارت إلى الحل. وتعرف المدافعة أيضا أنها العمل مع آخرين من الأفراد والمنظمات لإحداث تغيير. وكذلك تعرف المدافعة بأنها أنشطة محددة وقصيرة المدى للوصول إلى رؤية طويلة المدى في سبيل التغير.

وتعرف المدافعة أيضا أنها تتكون من مختلف الإستراتيجيات التي

تستهدف التأثير في عملية إتخاذ القرارات على المستويات المؤسسية والمحلية والمركزية والقومية والدولية، وقد تشكل إستراتيجيات المدافعة التأثير أو التسويق الاجتماعي أو المعلومات أو التعليم أو الإتصال أو التنظيم المجتمعي أو الكثير من الأنواع الأخرى من أساليب التكتيك. وتعرف المدافعة أيضا أنها عملية إشتراك الناس في عملية إتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم (Ritu R.Sharma, 2012, p : 12).

وتعرف المدافعة أيضا بأنها تتضمن التعريف ونشر الوعي تجاه قضية معينة وتشمل أيضا العمل بجهد على تشكيل الإدراك العام للمجتمع والتأثير عليه تجاه هذه القضية بهدف إحداث تغيرات قد تتطلب في بعض الأحيان تغير في التشريعات أو إضافة تشريعات مساعدة (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، ص : ٩).

وأيضا تعرف المدافعة بأن يناصر أخصائي تنظيم المجتمع عملائه ويشاركهم في الصراع الاجتماعي طلبا للعدالة بكل مستوياتها، العدالة في الإلتزامات والعدالة في التوزيع والعدالة التصحيحية ومستخدما في كل ذلك الوسائل المتاحة له ما عدا العنف (مدحت فؤاد فتوح، ١٩٨٧، ص : ٢).

وقد حدد كل منHepworth and Larsen المدافعة كعملية للعمل مع العملاء أو نيابة عنهم بهدف :

أ- تمكين العملاء من الحصول على الموارد والخدمات التي لا يستطيعون الحصول عليها بمفردهم.

ب- تعديل السياسات والإجراءات.

ج- ضبط التشريعات والسياسات الجديدة لتكون نتيجة رؤية الإحتياجات والخدمات والموارد (Mark Ezell, 1994, P : 37).

وتقصد الباحثة في ضوء بحثها أن المدافعة (التعريف الإجرائي للمدافعة) :

١- المدافعة هي المنهج الذي يمكن أن تستخدمه الجمعيات الأهلية لدعم حقوق الضعفاء والمهمشين لدعم حقوقهم والحفاظ عليها.

٢- تتضمن المدافعة مجموعة من البرامج والأنشطة والمسؤوليات التي تنفذها الجمعيات الأهلية ويتم من خلالها استخدام العديد من الإستراتيجيات والوسائل والأدوار والمهارات لتحقيق الأهداف المنشودة.

٣- يرتكز مفهوم المدافعة على فكرة الحقوق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد على جميع أفراد المجتمع.

٤- تستخدم المدافعة كوسيلة للتأثير على السياسات والتشريعات والقرارات لتحسين الظروف الاجتماعية وتلبية الحاجات الإنسانية بشكل يحقق العدالة والمساواة لكافة فئات المجتمع.

٥- تتضمن المدافعة نشر الوعي تجاه قضايا إلغاء التمييز وضمان الإقتراب من تحقيق العدالة الاجتماعية لدعم حقوق الإنسان.

٢- مفهوم الجمعيات الأهلية :

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الجمعيات الأهلية بأنها كيان منظم يهدف لتحقيق أغراض معينة ويتمتع بشخصية معينة (أحمد زكي بدوي، ١٩٩٣، ص : ٢٩٧). وهناك من يعرف الجمعيات الأهلية بأنها مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء كانت بشكل كامل أو نسبي، وتتسم أعمالها بالإنسانية والتعاونية (أمل محمد سلامة غبارى، ٢٠١٢، ص٢٥٨٨).

وتؤكد دائرة معارف الخدمة الاجتماعية على أن تلك المؤسسات ذات وظائف متعددة وأهداف متنوعة ثقافية واجتماعية، وإنها قد تكون قومية أو محلية، كما أنها تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية وتعتمد على العمالة التطوعية في وضع سياستها وتنفيذ برامجها، وعادة ما تعتمد في تمويلها على هبات المتطوعين.

ويعرف قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية الجمعيات الأهلية على أنها منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليس بغرض الحصول على الربح، ويضم هذا المصطلح من الناحية العملية المؤسسات التي يتم دعمها ماليا من الحكومة، وهي عادة مؤسسات خاصة واجتماعية وتطوعية، بشرط أن لا يكون لها هدف أساسي هو الحصول على الربح.

كما تعرف بأنها تلك الجمعيات الأهلية التي تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يقومون بتنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام والقوانين التشريعية التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي (رشاد أحمد عبداللطيف، ٢٠٠٣، ص : ٢٣٣). وأيضا تعرف بأنها الجمعيات والمنظمات التي تهتم بإنشاء وتعديل برامج الخدمات التي تتناسب مع التغير الذي يحدث في المجتمع وأيضا تعمل على إثارة الوعي في المجتمع، وتعمل في إطار نظم من القيم وتمارس عملها في حيز من الديمقراطية وأيضا تركز على العمل الطوعي ولا تهدف إلى الربح وتقدم خدمات مباشرة أو غير مباشرة (Robert Adams, 2003, P : 30).

وأخيرا تعرف الجمعيات الأهلية أيضا بأنها نسق اجتماعي يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة والمترابطة وظيفيا والمتبادلة بنائيا مع نفسها ومع البيئة الخارجية لما يحقق أهداف النسق ويساهم في تحقيق أهداف البيئة (مسعد الفاروق وآخرون، ٢٠٠١، ص : ١١٥).

وتقصد الباحثة بالجمعيات الأهلية في الدراسة الحالية أنها (التعريف الإجرائي للجمعيات الأهلية) :

١- جمعيات تطوعية مستقلة ذاتيا عن الحكومة، ولا تهدف من قيامها أو نشاطها أي ربح مادي.

٢- كيانات أو جمعيات أهلية كأحد أجهزة تنظيم المجتمع التي تعمل في مجال المدافعة كوظيفة أساسية أو بجانب أنشطتها الأخرى الخدمية والرعائية بصفة دائمة أو مؤقتة مع الضعفاء والمهمشين من أجل مناصرتهم والدفاع عن حقوقهم.

٣- تحتوى برامجها وأنشطتها على العديد من المشروعات التي تحقق أعلى جودة لحياة الأفراد وتزويدهم بالخدمات والموارد بشكل يحقق العدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

٤- تسعى إلى الدفاع عن مجمل الحقوق الإنسانية أو تستهدف فئات مهمشة من المجتمع وهي تنطلق من مرجعية عالمية توافق حولها العالم، تمثلت في إتفاقيات ومواثيق دولية وقعت عليها دولة الكويت.

٣- مفهوم العدالة الإجتماعية :

يرى " أحمد شفيق السكري" في قاموس الخدمة الاجتماعية أن العدالة الاجتماعية حالة مثالية يكون فيها لكل أفراد المجتمع نفس الحقوق المدنية والسياسية والحماية والفرص والإلتزامات والمكاسب الاجتماعية (أحمد شفيق السكري، ٢٠٠٠، ص : ٤٩٥). فالعدالة الاجتماعية هي مفهوم أخلاقي وفلسفي يهدف إلى إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع ويحرص على المساواة بين الناس في الحقوق والفرص (تكافؤ الفرص)، ويؤكد على مبادئ المساواة والتضامن لتحقيق الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المجتمع (سمر هاني السعيد، ٢٠١١، ص : ٤٤٣٣). وترتكز فكرة العدالة الاجتماعية على أربعة مبادئ رئيسية هي :

1- أن فكرة المجتمع الحر تستند على المساواة بين كافة المواطنين.

2- أن فكرة كل فرد يستحق حق المواطنة وعليه أن يفى بإحتياجاته الأساسية.

3- أن لكل فرد الحق في تحقيق إحترام الذات والإستقلالية الشخصية والحصول على الفرص الحياتية المتاحة.

4- أنه ليست كل صور اللامساواة غير عادلة، ومع ذلك ينبغي العمل قدر المستطاع على تقليص صور المساواة غير العادلة (أمل محمد سلامة غباري،٢٠١٢، ص٣٦٢٣-٣٦٢٤).

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها مجموعة من الأدوات والآليات والسياسات التي يتم من خلالها رعاية الحقوق العامة للمجتمع من خلال التوزيع العادل للثروات والمساواة في الفرص والإمتيازات وتوفير الحاجات الضرورية وإحترام الحقوق المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع وبذلك تصبح مفهوما شاملا يدخل في جميع جوانب النظام المدني للدولة (جمال رشدي عبدالعزيز، ٢٠١١، ص : ١٧٩).

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها توفير الوضع الاجتماعي المثالي لكل أفراد المجتمع لكي يتمتعون بنفس الحقوق الأساسية من الخدمات والفرص المتاحة والمراكز الاجتماعية، ويرتبط ذلك بالعدالة الاقتصادية والتي تعني توفير ذلك الوضع المثالي لكل أفراد المجتمع لكي يحصلوا على نفس الفرص المتاحة والمساواة في توزيع الموارد المالية والدخل والثروة. (Rosalie A, Mbrosion and Others, 2001, P : 435).

وعليه فالعدالة الاجتماعية هي تلك القيمة التي يكفل وجودها التضامن وتكافؤ الفرص بين المواطنين بما يمكن لكل مواطن من الحصول على حقوقه، ويساعده على التحرر من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية من أجل حياة كريمة. ويعرف " أحمد زكي بدوي " العدالة الاجتماعية على أنها تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته، ويرى " توفيق عبدالقادر " العدالة الاجتماعية بأنها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خيرات المجتمع، أو هي السعي لتمكين المواطن من حماية آدميته. ويعرف " ماهر أبو المعاطي " العدالة الاجتماعية بأنها التوزيع العادل لموارد المجتمع على سكانه في إطار الحقوق والواجبات التي تقرها نظم الدولة، أو بين الدول في إطار القوانين الدولية المحددة لذلك.

وفي ضوء العرض السابق للعديد من التعريفات يتضح أن العدالة الاجتماعية تعد وسيلة ومنهج يقوم على أسس علمية مدروسة لرفع مستوى

الحياة وإحداث تغير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات للإرتقاء بالذوق العام وأخلاقيات وسلوك الأفراد، ويدفع أفراد المجتمع إلى المشاركة في بناء مجتمع قوي وقادر على الإنتاج والتطوير مع الإستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وثرواتها الطبيعية بإسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية.

وعليه فإن العدالة الاجتماعية هي عملية واعية موجهة ودقيقة لتحقيق المساواة بين كافة فئات المجتمع في مستوى المعيشة والحقوق والواجبات الدستورية بما يضمن صياغة بناء حضاري متكامل اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا يؤكد فيه الفرد على هويته وذاته وإبداعه (محمد سيد فهمي، ٢٠١٤، ص : ٢٨ – ٣٠).

وتقصد الباحثة في ضوء الدراسة الحالية أن مفهوم العدالة الاجتماعية (التعريف الإجرائي للعدالة الاجتماعية) :

١- عملية واعية موجهة لتحقيق المساواة بين كافة فئات المجتمع في المستوى المعيشي، خاصة الضعفاء والمهمشين.

٢- يتمتع جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق والواجبات التي تضمن لهم حياة كريمة.

٣- التوزيع العادل لثروات المجتمع على كافة الأفراد وفق أسس محددة ومتفق عليها.

٤- العدالة الاجتماعية هي تكافؤ الفرص بين المواطنين بما يمكن لكل مواطن من الحصول على حقوقه المشروعة التي توفر له الوضع المثالي والعيش الكريم.

تاسعا : الاجراءات المنهجية :

1- نوع الدراسة : تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وذلك لأن هذا النوع من الدراسات يهتم بوصف الأوضاع القائمة في المجتمع.

2- المنهج المستخدم :

وإتساقا مع طبيعة وأهداف الدراسة الراهنة قد إعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي لأنه يرتبط بنمط الدراسات الوصفية التحليلية على النحو التالي :

١- المسح الاجتماعي بالعينة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تقع في نطاق محافظة العاصمة ومحافظة حولي في دولة الكويت والتي وافقت على التعاون مع الباحثة في بحثها وعددهم (٥) جمعيات أهلية.

٢- المسح الاجتماعي باستخدام أسلوب الحصر الشامل للمسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ عددهم (٧٥) مفردة.

٣- المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدون من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ عددهم (١٢٧) مفردة.

٣- أدوات الدراسة :

أ- إستمارة إستبيان للمسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية حول استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ وتم تصميم الأداة وفقا للخطوات التالية :

١- صدق الأداة :

أ- صدق المحتوى " الصدق المنطقي " : وللتحقق من هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بما يلي :

تم بناء الأداة في صورتها الأولية إعتمادا على الإطار النظري للدراسة والإطلاع على الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وتحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك

للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الإرتباط بمشكلة الدراسة، من حيث تحديد استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، إلى جانب الإستفادة من بعض المقاييس وإستمارات الإستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل بُعد من الأبعاد الخاصة بالدراسة.

ب- الصدق الظاهري للأداة :

تم عرض الأداة على عدد (١٠) من المحكمين من جامعة الكويت كلية العلوم الإجتماعية قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وجامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية ومدى إرتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم الإعتماد على نسبة إتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة إستمارة الإستبيان في صورتها النهائية.

ج- الصدق العاملي (صدق الإتساق الداخلي) :

حيث إعتمدت الباحثة في حساب الصدق العاملي على معامل إرتباط كل متغير في الأداة بالدرجة الكلية للأداة، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (١) الإتساق الداخلي بين أبعاد إستمارة إستبيان المسؤولون والعاملون ودرجة الإستبيان ككل (ن=١٠)

م	الأبعاد	معامل الإرتباط	الدلالة
١	الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩٣٩	**
٢	اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.	٠,٩٥٥	**
٣	الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩٦٧	**
٤	الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق	٠,٩٥٩	**

م	الأبعاد	معامل الإرتباط	الدلالة
	العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.		
٥	المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩٦٢	**
٦	المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٣١	**

** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول (١) أن : معظم أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) لكل متغير على حده، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والإعتماد على نتائجها.

٢- ثبات الأداة :

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا . كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لإستمارة إستبيان المسؤولون والعاملون وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة. وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول (٢) نتائج ثبات إستمارة إستبيان المسؤولون والعاملون باستخدام معامل (ألفا . كرونباخ) (ن=١٠)

م	الأبعاد	معامل (ألفا . كرونباخ)
١	الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٥
٢	اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.	٠,٨١
٣	الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٨
٤	الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٣

٥	المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩٠
٦	المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٠
	ثبات إستمارة إستبيان المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية ككل	٠,٨٦

وتعتبر هذه المستويات مقبولة ويمكن الإعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقا وموضوعية لإستمارة إستبيان المسؤولين والعاملين فقد تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات المقياس وذلك باستخدام معادلة سبيرمان – براونSpearman – Brown للتجزئة النصفية half – Split، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الإستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، وجاءت نتائج الإختبار كالتالي :

جدول (٣) نتائج ثبات إستمارة إستبيان المسؤولون والعاملون باستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية (ن=١٠)

م	الأبعاد	معادلة سبيرمان براون
١	الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٨
٢	اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.	٠,٨٤
٣	الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩١
٤	الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٥
٥	المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩٣
٦	المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٣

ثبات إستمارة إستبيان المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية ككل	٠,٩٠

ويتضح من الجدول (٣) أن : معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

ب- إستمارة إستبيان للمستفيدون في الجمعيات الأهلية حول استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ وتم تصميم الأداة وفقا للخطوات التالية :

١- صدق الأداة :

أ- صدق المحتوى " الصدق المنطقي " : وللتحقق من هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بما يلي :

تم بناء الأداة في صورتها الأولية إعتمادا على الإطار النظري للدراسة والإطلاع على الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وتحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الإرتباط بمشكلة الدراسة، من حيث تحديد استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، إلى جانب الإستفادة من بعض المقاييس وإستمارات الإستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل بُعد من الأبعاد الخاصة بالدراسة.

ب- الصدق الظاهري للأداة :

تم عرض الأداة على عدد (١٠) من المحكمين من جامعة الكويت كلية العلوم الاجتماعية قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وجامعة حلوان كلية

الخدمة الاجتماعية لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية ومدى إرتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم الاعتماد على نسبة إتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة إستمارة الإستبيان في صورتها النهائية.

ج- الصدق العاملي (صدق الإتساق الداخلي) :

حيث إعتمدت الباحثة في حساب الصدق العاملي على معامل إرتباط كل متغير في الأداة بالدرجة الكلية للأداة، وذلك لعينة قوامها (٢٠) مفردة من المستفيدين مجتمع الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (٤) الإتساق الداخلي بين أبعاد إستمارة إستبيان المستفيدون ودرجة الإستبيان ككل (ن=٢٠)

م	الأبعاد	معامل الإرتباط	الدلالة
١	**الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٩٠٧	**
٢	**اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.**	٠,٨٨٧	**
٣	**الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٨٩٤	**
٤	**الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٨٩٣	**
٥	**المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في**	٠,٩٢٨	**

م	الأبعاد	معامل الإرتباط	الدلالة
	الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.		
٦	**المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٩٠٧	**

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

ويتضح من الجدول (٤) أن : معظم أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) لكل متغير على حده، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

٢- ثبات الأداة :

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا . كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لإستمارة إستبيان المستفيدين وذلك لعينة قوامها (٢٠) مفردة من المستفيدين مجتمع الدراسة. وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول (٥) نتائج ثبات إستمارة إستبيان المستفيدون باستخدام معامل (ألفا . كرونباخ) (ن=٢٠)

م	الأبعاد	معامل (ألفا . كرونباخ)
١	**الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٨٨
٢	**اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.**	٠,٨٦
٣	**الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم**	٠,٩١

	في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	
٤	الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٧
٥	المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٧٨
٦	المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٨٢
	ثبات إستمارة إستبيان المستفيدون ككل	٠,٩٠

وتعتبر هذه المستويات مقبولة ويمكن الإعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقا وموضوعية لإستمارة إستبيان المستفيدين فقد تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات المقياس وذلك باستخدام معادلة سبيرمان – براونSpearman – Brown للتجزئة النصفية Split half -، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الإستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، وجاءت نتائج الإختبار كالتالي :

جدول (٦) نتائج ثبات إستمارة إستبيان المستفيدون باستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية (ن=٢٠)

م	الأبعاد	معادلة سبيرمان براون
١	الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩١
٢	اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.	٠,٩٠
٣	الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.	٠,٩٤

٤	**الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٩٠
٥	**المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٨١
٦	**المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي.**	٠,٨٥
	ثبات إستمارة إستبيان المستفيدين ككل	٠,٩٤

ويتضح من الجدول (٦) أن : معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

◙ **المتوسط الحسابي :** للحكم على مستوى نجاح استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي : نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتان)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠,٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

جدول (٧) مستوى المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى أقل من ١,٦٧	**مستوى منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٥	**مستوى متوسط**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢,٣٥ إلى ٣	**مستوى مرتفع**

٤- خطة المعاينة :

أ- إطار المعاينة للجمعيات الأهلية :

قامت الباحثة بحصر الجمعيات الأهلية الموجودة في محافظة العاصمة ومحافظة حولي في دولة الكويت، وذلك حسب إحصائية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قطاع التنمية الاجتماعية، إدارة الجمعيات الأهلية، وقد كان إطار المعاينة لتلك الجمعيات على مستوى محافظة العاصمة ومحافظة حولي بلغ ما يقارب (٣٥) جمعية أهلية. وقد قامت الباحثة بإختيار عينة عشوائية من إطار المعاينة بالتطبيق على الآتي :

١- جمعية المحامين الكويتية.

٢- جمعية المعلمين الكويتية.

٣- جمعية المهندسين الكويتية.

٤- رابطة الإجتماعيين الكويتية.

٥- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان.

مبررات إختيار العينة :

١- خبرة هذه الجمعيات في العمل بمجال المدافعة.

٢- تساهم تلك الجمعيات الأهلية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- تعتبر هذه الجمعيات الأكثر نشاطا وتأثيرا في الرأي على المستوى العام وتأثيرا على المجتمع بشكل خاص وأكثر تفاعلا مع مع قضايا المافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- توافر عينة الدراسة.

٥- تعاون الجمعيات مع الباحثة.

ب- عينة الدراسة وأساليب إختيارها :

١- المسح الاجتماعي بالعينة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة

لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تقع في نطاق محافظة العاصمة ومحافظة حولي في دولة الكويت والتي وافقت على التعاون مع الباحثة في بحثها وعددهم (٥) جمعيات أهلية.

٢- المسح الإجتماعي باستخدام أسلوب الحصر الشامل مع المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ عددهم (٧٥) مفردة.

٣- المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدون من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ عددهم (١٢٧) مفردة.

ج- وحدة المعاينة أو التحليل :

١- المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية.

٢- المستفيدون في الجمعيات الأهلية.

٥- مجالات الدراسة :

أ- **المجال المكاني** : الجمعيات الأهلية في دولة الكويت – محافظة العاصمة ومحافظة حولي وبلغ عددهم (٥) جمعيات أهلية.

ب- **المجال الزمني** : من ٣ / ١٢ / ٢٠١٨ إلى ٥ / ٢ / ٢٠١٩.

ج- **المجال البشري** : مسح شامل للمسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في محافظة العاصمة – دولة الكويت وعددهم (٧٥) مفردة. بالإضافة إلى مسح بالعينة للمستفيدون في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ عددهم (١٢٧) مفردة.

عاشرا : نتائج الدراسة الميدانية :

◙ تحليل وتفسير نتائج إستمارة الإستبيان :

أ- البيانات الأولية (الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة):

◙ وصف المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية "مجتمع الدراسة":

١- أكبر نسبة من المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية ذكور بنسبة (٦٦,٧%)، بينما نسبة الإناث (٣٣,٣%). وتأتي هذه النتيجة في ضوء التوزيع النوعي لعينة الدراسة التي تضمنت أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وكذلك العاملين في الجمعية من محاسبين وسكرتارية.

٢- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية في الفئة العمرية (٤٠-٥٠) سنة بنسبة (٤٠%)، يليها الفئة العمرية (٣٠-٤٠) سنة بنسبة (٢٦,٧%)، ثم الفئة العمرية (٥٠-٦٠) سنة بنسبة (٢٤%)، يليها الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) بنسبة (٩,٣%)، ومتوسط سن المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية (٤٧) سنة وبإنحراف معياري (٩) سنوات تقريبا. وتأتي هذه النتيجة معبرة عن الواقع الذي يشير إلى المرحلة العمرية التي ترتبط بوصول الإنسان إلى الاستقرار الأسري والوظيفي، فضلا عن النضج المعرفي وتحمل المسؤولية والخبرات الاجتماعية التي تساعد على المشاركة في إدارة مجالس الجمعيات الأهلية، كما تشير هذه المعطيات في ذات الوقت إلى مؤشر ضعف تمثيل الشباب في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بشكل ملحوظ نظرا لكون هذه الفئة في بداية الحياة العملية، الأمر الذي يدعو إلى التأكيد على توسيع مشاركة الشباب الذين لديهم الرغبة الحقيقية للعطاء والعمل التطوعي في عضوية مجالس إدارات الجمعيات الأهلية وعدم قصرها على فئة دون غيرها، لتحقيق التواصل وتقل الخبرات والإستفادة من طاقات الشباب وقدراتهم للقيام بالمدافعة عن الفئات الضعيفة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية فئة المتزوجين بنسبة (٧٦%)، يليها مطلق بنسبة (١٦%)، ثم أعزب بنسبة (٨%). وقد تعكس تلك النتائج أن أغلب المبحوثين من المتزوجين حيث الاستقرار

الأسري والاجتماعي الذي يكون حافزا للعمل على تحقيق الأهداف المنشودة للجمعية، ويسهم في تأدية أعمالهم الدفاعية بنجاح لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن تلك المرحلة العمرية أكثر تفهما للأنشطة والبرامج المختلفة التي تقدمها الجمعية وتطبيقها بنجاح.

٤- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة (٥٧,٣%)، يليها الحاصلين على دبلوم بنسبة (٢٨%)، ثم الحاصلين على دراسات عليا بنسبة (١٤,٧%). وتوضح تلك المعطيات أن أغلب المبحوثين يتمتعون بقدر من المعرفة والإدراك بأهمية دورهم في الدفاع عن المستفيدين لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويأتي ذلك مؤكدا على أهمية التعليم كأحد العوامل الأساسية في تحقيق التنمية والوسيلة التي يمكن بها الارتقاء بمستوى وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

٥- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وظيفتهم عضو مجلس إدارة بنسبة (٣٣,٣%)، يليها سكرتير بنسبة (١٣,٣%)، ثم رئيس لجنة بنسبة (١٢%)، يليها أمين سر بنسبة (٨%)، ثم مدير إدارة، وأمين صندوق، ومحاسب بنسبة (٦,٧%)، يليها رئيس مجلس الإدارة، ونائب رئيس مجلس الإدارة (الأمين العام) بنسبة (٥,٣%)، وأخيرا مدير مالي بنسبة (٢,٧%). وهذه النتيجة تعبر عن تنوع المهام والأدوار والتدرج الوظيفي داخل الجمعيات الأهلية مما يساعد على تحقيق رؤية الجمعية ورسالتها وتحقيق أهدافها وأداء دورها الفعال في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية عدد سنوات خبرتهم في مجال العمل في الفئة (٩-١٢) سنة بنسبة (٣٧,٣%)، يليها الفئة (٦-٩) سنوات بنسبة (٣٣,٣%)، ثم الفئة (١٢ سنة فأكثر) بنسبة (١٦%)، يليها الفئة (٣-٦) سنوات بنسبة (١٣,٣%)، ومتوسط عدد

سنوات الخبرة في مجال العمل (٩) سنوات وبإنحراف معياري (٣) سنوات تقريبا. وقد توضح تلك المعطيات أنه كلما زادت سنوات الخبرة كلما كان أصحاب القرار قادرين على وضع الخطط ومواجهة الصعاب وتحديد البدائل المختلفة لحل المشكلات، وتنظيم برامج المدافعة وصولا لتحقيق غاياته بشكل واقعي بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- نسبة (٣٧,٣%) من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية حصلوا على دورات تدريبية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومتوسط عدد الدورات التدريبية التي حصل عليها المسؤولون والعاملون دورتان تدريبيتان وبإنحراف معياري دورة واحدة تقريبا. وتؤكد تلك النتائج على الإحتياج الشديد لتنمية القدرات البشرية في الجمعيات الأهلية من خلال عمل دورات التدريبية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية على أن تشمل تدريب معظم المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية.

٨- المتوسط العام لموضوعات الدورات التدريبية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٥١)، وهو معدل مرتفع.

٩- نسبة (٦٠,٧%) من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية إستفادوا من الدورات تدريبية التي حصلوا عليها في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بدرجة مرتفعة، المتوسط العام لأوجه الاستفادة من الدورات تدريبية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٥٦)، وهو معدل مرتفع. وهذا يؤكد على أهمية الدورات التدريبية للمسؤولون والعاملون لتحقيق أهداف الجمعيات الأهلية، فكلما زادت الإستفادة من الدورات التدريبية كلما ساعد ذلك في نجاح المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

١٠- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية تابعين لجمعية المعلمين، وجمعية المهندسين بنسبة (٢٦,٧%)، يليها جمعية المحامين

بنسبة (٢٠%)، ثم الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، ورابطة الاجتماعيين الكويتية بنسبة (١٣,٣%).

◙ **وصف المستفيدين بالجمعيات الأهلية " مجتمع الدراسة " :**

١- أكبر نسبة من المستفيدين ذكور بنسبة (٥٦,٧%)، بينما نسبة الإناث (٤٣,٣%). ويأتي ذلك في ضوء التوزيع النوعي لعينة الدراسة من " المستفيدين " ولعل تلك النتيجة توضح إرتفاع عضوية الذكور عن عضوية الإناث، وقد يدل ذلك أن المرأة أقل إهتماما ومشاركة بالأنشطة والبرامج الخاصة بالمدافعة الذي تنفذها الجمعيات الأهلية، وقد يرجع السبب لإنشغال المرأة بأعباء وأدوار أخرى خارج الجمعية أدت إلى قلة مشاركتها بالأنشطة والبرامج التي تنفذها الجمعيات الأهلية.

٢- أكبر نسبة من المستفيدين في الفئة العمرية (٤٠-٥٠) سنة بنسبة (٣٨,٦%)، يليها الفئة العمرية (٣٠-٤٠) سنة بنسبة (٢٩,٩%)، ثم الفئة العمرية (٥٠-٦٠) سنة بنسبة (١٤,٢%)، يليها الفئة العمرية (٢٠-٣٠) سنة بنسبة (١١%)، ثم الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) بنسبة (٦,٣%)، ومتوسط سن المستفيدين (٤٢) سنة وبإنحراف معياري (١٠) سنوات تقريبا. وتشير تلك النتائج إلى أن معظم عينة الدراسة تركزت في الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) والفئة (٣٠-٤٠)، وتأتي تلك النتيجة معبرة عن الواقع الذي يشير إلى أن هذه المرحلة العمرية ترتبط بوصول الإنسان إلى درجة كبيرة من الوعي والنضج بحيث يكون المستفيدين قادرين على التعبير عن إحتياجاتهم ومشكلاتهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة.

٣- أكبر نسبة من المستفيدين جاء المتزوجين بنسبة (٦٤,٦%)، يليها أعزب بنسبة (٢٠,٥%)، ثم مطلق بنسبة (١٥%). ويتضح من تلك المعطيات أن نسبة المتزوجين عالية، حيث يكون أغلب المستفيدين في هذا السن أكثر حاجة وتفاعلا مع الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية لهم، وذلك من خلال الأنشطة والبرامج الدفاعية وغيرها من البرامج التي تنفذها

الجمعية كالحوارات المجتمعية المتنوعة في مجال المدافعة لبحث وطرح القضايا التي تهم المستفيدون للوصول إلى حلول بشأنها بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- أكبر نسبة من المستفيدين حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة (٦٥,٤%)، يليها الحاصلين على دراسات عليا بنسبة (١٩,٧%)، ثم الحاصلين على دبلوم بنسبة (٩,٤%)، يليها الحاصلين على أقل من دبلوم بنسبة (٥,٥%). وتشير هذه المعطيات إلى إرتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة " المستفيدون "، وهذا يدل على أن معظم المستفيدون يتمتعون بقدر من المعرفة والإدراك والوعي بأهمية المدافعة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن التعليم يمد المستفيدون بالقوة والجرأة في التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم.

٥- أكبر نسبة من المستفيدين يعملون بالقطاع الحكومي بنسبة (٤٦,٥%)، يليها أعمال حرة بنسبة (٢٤,٤%)، ثم متقاعد بنسبة (١٩,٧%)، يليها العاملين بالقطاع الخاص بنسبة (٩,٤%). ويتضح من تلك النتائج أن معظم عينة الدراسة تركزت في العمل بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويوضح ذلك أن معظم المستفيدون يعتمدون على رواتبهم في تأمين حياتهم المعيشية، أما نتيجة الترتيب الثالث متقاعد يفسر إلى وجود وقت فراغ لدى هذه الفئة للتطوع والمشاركة في دوائر الحوار حول القضايا الدفاعية التي تنفذها الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦- أكبر نسبة من المستفيدين للجمعيات الأهلية التابعين لها، تمثلت فيما يلي : جمعية المهندسين بنسبة (٢٦%)، يليها جمعية المعلمين بنسبة (٢٥,٢%)، ثم جمعية المحامين بنسبة (٢١,٣%)، يليها الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بنسبة (١٧,٣%)، ثم رابطة الاجتماعيين الكويتية بنسبة (١٠,٢%).

ب- النتائج المتعلقة بأبعاد الإستبانة :

١- نتائج البعد الأول للإستبانة المتعلق بـ : تحديد مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ البرامج والأنشطة كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٣٨) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

1- الترتيب الأول : الأنشطة والبرامج الدفاعية بمتوسط حسابي (2.59).

2- الترتيب الثاني : الأنشطة والبرامج الثقافية بمتوسط حسابي (2.54).

3- الترتيب الثالث : الأنشطة والبرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.37).

4- الترتيب الرابع : الأنشطة والبرامج التعليمية بمتوسط حسابي (2.21).

5- الترتيب الخامس : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية بمتوسط حسابي (2.18).

◙ البرامج والأنشطة كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٣٥) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

1- الترتيب الأول : الأنشطة والبرامج الدفاعية بمتوسط حسابي (2.55).

2- الترتيب الثاني : الأنشطة والبرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.42).

3- الترتيب الثالث : الأنشطة والبرامج الثقافية بمتوسط حسابي (2.39).

4- الترتيب الرابع : الأنشطة والبرامج التعليمية بمتوسط حسابي (2.39).

٥- الترتيب الخامس : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية بمتوسط حسابي (٢,٠١).

وقد تعكس تلك النتائج أن الجمعيات الأهلية تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الدفاعية والاجتماعية والثقافية والتعليمية لمناصرة والدفاع عن مستفيديها للحصول على حقوقهم المشروعة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التأكيد على حاجة الجمعيات الأهلية الماسة لزيادة الجهود في تفعيل مدخل المدافعة لتحقيق الأهداف المرجوة بنجاح ومن أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية. وهذه المعطيات تتفق مع دراسة عبير عبدالسلام سعد – ٢٠١١ التي توصلت نتائجها إلى أن أهم البرامج والأنشطة التي تستخدمها الجمعيات الأهلية هي الندوات والبرامج التدريبية والتوعية للدفاع عن حقوق المرأة ضد التمييز في المجال الوظيفي.

٢- نتائج البعد الثاني للإستبانة المتعلق بـ : تحديد مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية :

◙ مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٤٤) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : المساواة بمتوسط حسابي (٢,٥٣).

٢- الترتيب الثاني : العدالة بمتوسط حسابي (٢,٥٢).

٣- الترتيب الثالث : تكافؤ الفرص بمتوسط حسابي (٢,٢٧).

◙ مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٢٣) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : العدالة بمتوسط حسابي (٢,٣٥).

٢- الترتيب الثاني : المساواة بمتوسط حسابي (٢,٢٣).

٣- الترتيب الثالث : تكافؤ الفرص بمتوسط حسابي (٢,١٢).

وتشير معطيات تلك النتائج إلى أن هناك تفاوت طفيف بين إستجابات المسوؤلون والعاملون في الجمعيات الأهلية وإستجابات المستفيدون فيما يتعلق باسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة، وتتفق تلك النتائج مع دراسة Drewett Alison and Others - 1999 التي خلصت نتائجها بالتأكيد على ضرورة وضع السلطات المحلية لمجموعة من المعايير الموضوعية المرتبطة بالمساواة والعدالة الاجتماعية حتى يمكن صياغة مبدأ العدالة الاجتماعية وتحديد آليات تحقيقها، ومن أهم المعايير عدم التفرقة بين فئات المجتمع المختلفة وخاصة غير القادرين والضعفاء، وبين المناطق الجغرافية المختلفة وخاصة تلك المناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وأيضا تتفق هذه النتائج مع ما أفادت به دراسة Lanza, Dama Reid -1999 حيث كشفت الدراسة عن أن الجهود البيئية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مدخل واحد، وذلك من خلال مواجهة قضايا المساواة الاقتصادية والرعاية الصحية والمساواة في الحصول على الموارد الطبيعية الأساسية للحياة مثل الهواء النقي والغذاء والمسكن الصحي، كما قدمت الدراسة تحليلا نقديا إلى الوكالة الأمريكية لحماية البيئة فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية بين الجماعات المختلفة في تحقيق البيئة الصحية السليمة.

٣- نتائج البعد الثالث للإستبانة المتعلق بـ : تحديد الإستراتيجيات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في

المجتمع الكويتي :

◙ الإستراتيجيات كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الإستراتيجيات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٤٤) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : التعاون مع الجهات المعنية لإقرار الكوادر لجميع المهن لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٧٦).

٢- الترتيب الثاني : التحالف من أجل كسب التأييد المجتمعي نحو قضايا المستفيدين في الجمعية بمتوسط حسابي (٢,٧٥).

٣- الترتيب الثالث : المدافعة عن الفئات المهضومة الحق من خلال تنظيم جهودهم بمتوسط حسابي (٢,٥٧).

◙ الإستراتيجيات كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الإستراتيجيات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٤٧) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : التعاون مع الجهات المعنية لإقرار الكوادر لجميع المهن لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٧٥).

٢- الترتيب الثاني : إقناع الجهات المسؤولة بحق المستفيدين المهنيين بكادر أسوة بباقي المهن الأخرى في المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٦٩).

٣- الترتيب الثالث : الضغط على السلطة التشريعية لتعديل السياسات بما يتماشى مع حقوق المستفيدين بمتوسط حسابي (٢,٦٧).

وتتفق تلك النتائج مع دراسة أسماء سعيد محمد أحمد – ٢٠٠٩ التي

تناولت دور التنظيمات الشبكية في بناء القدرات الدفاعية للمنظمات غير الحكومية، وقد أوضحت الدراسة أن الشبكة تساهم في مساعدة المنظمة على وضع الخطط وآليات تنفيذ الخطط الدفاعية، فضلا عن قيام التنظيمات الشبكية بتنظيم حملات ومسيرات الهدف منها التوعية بضرورة الدفاع عن قضايا المجتمع، وأن من أكثر الإستراتيجيات المستخدمة في المنظمات غير الحكومية استراتيجية الدفاع. ويعزز هذا الرأي دراسة وداد أحمد محمد ريان – ٢٠٠٨ التي أسفرت نتائجها إلى أن أهم الإستراتيجيات المستخدمة في المدافعة عن حقوق المعاقين هي استراتيجية الإقناع، كما وضحت الدراسة أهم الأدوات المستخدمة في المدافعة عمل الندوات الثقافية.

– تابع نتائج البعد الثالث للإستبانة المتعلق بـ : تحديد التكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ التكتيكات كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى التكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٥٢) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١– الترتيب الأول : عرض المعلومات والحقائق بشفافية على المسؤولين وأصحاب القرار لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٨٤).

٢– الترتيب الثاني : دراسة التشريعات المراد تغييرها والمرتبطة بقضايا تحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٧٢).

٣– الترتيب الثالث : العمل المباشر مع المسؤولين والمتخصصين والمواطنين للوصول لحلول مشتركة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٦٥).

◙ التكتيكات كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى التكتيكات المستخدمة في مدخل المدافعة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٤٥) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : عرض المعلومات والحقائق بشفافية على المسؤولين وأصحاب القرار لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٨٦).

٢- الترتيب الثاني : العمل المباشر مع المسؤولين والمتخصصين والمواطنين للوصول لحلول مشتركة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٧).

٣- الترتيب الثالث : الاتصالات المفتوحة والمستمرة مع جميع الأطراف المعنية للمشاركة في عملية صنع وإتخاذ القرار لإقرار كادر المهنيين المستفيدين لدى الجمعية بمتوسط حسابي (٢,٦١).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة منال أحمد عبدالفضيل – ٢٠١٠ التي توصلت نتائجها إلى أن أهداف المنظمات الحكومية والأهلية هو المدافعة عن الفئات المهمشة من الأطفال، وأيضا القيام بالتوعية وتغيير السلوك المجتمعي بشأن قضية الأطفال المعرضين للخطر، وتقديم الخدمات الكافية، وأيضا تتفق تلك النتائج مع دراسة عبير عبدالسلام سعد – ٢٠١١ التي رصدت نتائجها أهم التكتيكات التي يمكن استخدامها لمواجهة التمييز ضد المرأة في المجال الوظيفي تمثلت في المطالبة بتغيير القوانين.

٤- نتائج البعد الرابع للإستبانة المتعلق بـ : " تحديد الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ الأدوات كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها

المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٤٥) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للدفاع عن قضايا المهمشين لتحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٨٣).

٢- الترتيب الثاني : مقابلة المشرعين لإصدار تشريعات جديدة أو تعديلها لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٧٣).

٣- الترتيب الثالث : الندوات للتبادل الفكري الذي يسلط الضوء على تكافؤ الفرص لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٧١).

◙ الأدوات كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الأدوات المستخدمة في مدخل المدافعة التي تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٤) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : عقد المؤتمرات لإستثارة الجهات المسؤولة نحو قضايا العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٦٩).

٢- الترتيب الثاني : استخدام وسائل الإعلام المتنوعة لحشد الجهود للحصول على حقوق المستفيدين لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٦٩).

٣- الترتيب الثالث : الندوات للتبادل الفكري الذي يسلط الضوء على تكافؤ الفرص لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٦٨).

ونستنتج من تلك النتائج أن الأدوات التي إحتلت المراتب الأولى تتمثل في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للدفاع عن قضايا المهمشين لتحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وأهمية مقابلة المشرعين لإصدار تشريعات جديدة أو تعديلها لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما توضح تلك

النتائج إدراك وعي عينة الدراسة بأهمية الندوات للتبادل الفكري الذي يسلط الضوء على تكافؤ الفرص لأفراد المجتمع. ويتفق مع هذا الرأي دراسة Sara. Kimberlin 2010 - حيث تناولت أدوار المدافعة للتأثير على الخدمات التنظيمية للجمعيات الأهلية، وأشارت النتائج إلى أن غالبية المدافعة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية تكون من خلال التواصل مع المنظمات الأخرى التي تكون رسالتها المدافعة، وتتفق تلك النتائج مع دراسة وداد أحمد محمد ريان – ٢٠٠٨ التي هدفت إلى تحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في المدافعة عن حقوق المعاقين، وقد خلصت النتائج إلى أن أهم الأدوار من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين هو دور المدافع ودور المطالب ودور الوسيط، وتلتها دراسة صافيناز محمد – ٢٠٠٦ التي توصلت إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور هام في الدفاع عن هذه الحقوق من خلال القيام بحملات المطالبة بتعديل الدستور والقانون بما يتماشى مع المواثيق الدولية وتنظيم حملات للتضامن مع الفئات المنتهكة حقوقهم إلا أن أساليب المدافعة المستخدمة تفتقر إلى المهنية.

٥- نتائج البعد الخامس للإستبانة المتعلق بـ : تحديد المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ المعوقات كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٠٦) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : إستعجال نتائج المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٦٣).

٢- الترتيب الثاني : قلة نشر الوعي المجتمعي المرتبط بأهمية المدافعة ودورها

في تحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٤١).

٣- الترتيب الثالث : ضعف رغبة المستفيدين في الحضور للحوارات المجتمعية المرتبطة بالمدافعة التي تنفذها الجمعية بمتوسط حسابي (٢,٣٢).

◙ المعوقات كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٢٤) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : إستعجال نتائج المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٧١).

٢- الترتيب الثاني : قلة تبادل وجهات النظر بين الجمعية والمستفيدين حول الإحتياجات وتحديد الأولويات قبل القيام بتنفيذ عملية المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٦).

٣- الترتيب الثالث : قلة تقدير المسؤولين لأهمية الحوارات الدفاعية وإستجابتهم للمشاركة فيها بمتوسط حسابي (٢,٥٤).

وتفسر تلك النتائج أن الجمعيات الأهلية تعاني من العديد من المعوقات حيث إتفقت عينة الدراسة على أن إستعجال نتائج المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية يعتبر من أهم المعوقات التي تحد من فعالية مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك من المعوقات التي إحتلت المراتب الأولى حسب رأي عينة الدراسة قلة تبادل وجهات النظر بين الجمعية والمستفيدين حول الإحتياجات وتحديد الأولويات قبل القيام بتنفيذ عملية المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن المعوقات أيضا قلة تقدير المسؤولين لأهمية الحوارات الدفاعية وإستجابتهم للمشاركة فيها. فمن الأهمية بمكان أن يتبنى المنظمون الاجتماعيون في الجمعيات الأهلية مدخل المدافعة

للتغلب على المعوقات مع التأكيد على عدم إستعجال نتائج عملية المدافعة، ويتفق ذلك أيضا مع دراسةDonaldson, L – ٢٠٠٤ التي أكدت على ضرورة تبني مدخل المدافعة كآلية لتقوية وتمكين الفئات المستضعفة حتى يستطيعون التأثير في المنظمات المعنية المسؤولة عن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات للمواطنين، حيث أن المدافعة جزء من عمل المنظمين الإجتماعيين وتسعى إلى مساعدة الأفراد والجماعات لإحداث التغيير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المستضعفة.

٦- نتائج البعد السادس للإستبانة المتعلق بـ : تحديد المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي :

◙ المقترحات كما يحددها المسؤولون والعاملون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٨٦) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : نشر الوعي المجتمعي بأهمية المدافعة عن القضايا المجتمعية الملحة بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٣).

٢- الترتيب الثاني : تعاون المستفيدين مع الجمعية بشكل مستمر لتحقيق الأهداف المنشودة بمتوسط حسابي (٢,٩٩).

٣- الترتيب الثالث : استخدام وسائل الإعلام المتنوعة لنشر قضايا المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٩٧).

◙ المقترحات كما يحددها المستفيدون في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٨٦) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : إقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الجمعية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٩٨).

٢- الترتيب الثاني : بناء الثقة بين المستفيدين والجمعية للمطالبة والدفاع عن حقوقهم لتحقيق العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٩٨).

٣- الترتيب الثالث : نشر الوعي المجتمعي بأهمية المدافعة عن القضايا المجتمعية الملحة بما يسهم في تحقيق العدالة الإجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٩٦).

وتعكس تلك المعطيات أن من أهم المقترحات التي تدعم مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي والتي إتفق عليها معظم عينة الدراسة تمثلت في نشر الوعي المجتمعي بأهمية المدافعة عن القضايا المجتمعية الملحة بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما تشير المقترحات إلى أهمية استخدام وسائل الإعلام المتنوعة لنشر قضايا المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تمثلت أيضا أهم المقترحات في بناء الثقة بين المستفيدين والجمعية للمطالبة والدفاع عن حقوقهم لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما توضح تلك المعطيات أن الجمعيات الأهلية تهتم بتفادي المعوقات، حيث إتفقت عينة الدراسة على إقتراح أهمية إقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الجمعية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويعزز هذا الرأي دراسة عبير عبدالسلام سعد – ٢٠١١ التي هدفت إلى التعرف على الدور الدفاعي الذي يمارس في الجمعيات الأهلية لمواجهة التمييز ضد المرأة، وتحديد البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية من خلال عملها بالدور الدفاعي، وأسفرت نتائج الدراسة أن أهم البرامج والأنشطة التي تستخدمها الجمعيات الأهلية هي الندوات والبرامج التدريبية والتوعية للدفاع عن حقوق المرأة ضد التمييز في المجال الوظيفي.

ج- النتائج المتعلقة بإختبار فروض الدراسة :

١- **نتائج إختبار الفرض الأول** : من المتوقع أن يكون مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية مرتفعا :

جدول (٨) مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون (ن=75)

م	الأنشطة والبرامج	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.	٢,٣٧	٠,٤٧	مرتفع	٣
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.	٢,٥٤	٠,٤	مرتفع	٢
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.	٢,١٨	٠,٥٥	متوسط	٥
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.	٢,٢١	٠,٥٣	متوسط	٤
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.	٢,٥٩	٠,٤٣	مرتفع	١
الأنشطة والبرامج ككل		٢,٣٨	٠,٤٥	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول (٨) أن :

الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون، تمثلت فيما يلي :

١- الترتيب الأول : الأنشطة والبرامج الدفاعية بمتوسط حسابي (٢,٥٩).

٢- الترتيب الثاني : الأنشطة والبرامج الثقافية بمتوسط حسابي (٢,٥٤).

٣- الترتيب الثالث : الأنشطة والبرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٣٧).

٤- الترتيب الرابع : الأنشطة والبرامج التعليمية بمتوسط حسابي (٢,٢١).

٥- الترتيب الخامس : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية بمتوسط حسابي (٢,١٨).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام للأنشطة

والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملين بلغ (٢,٣٨) وهو معدل مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية مرتفعا].

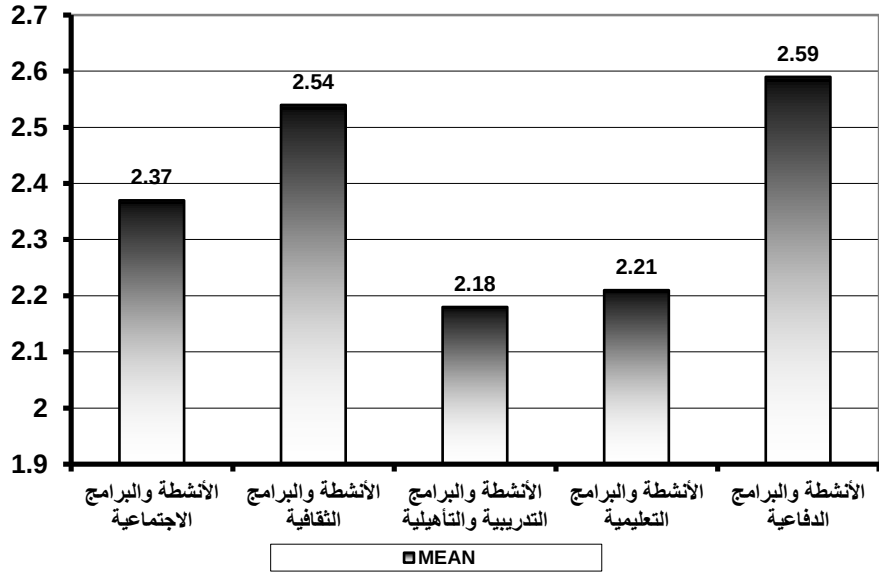

شكل (1) مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون

جدول (٩) مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية

العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون (ن=١٢٧)

م	الأنشطة والبرامج	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.	٢,٤٢	٠,٤٧	مرتفع	٢
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.	٢,٣٩	٠,٣٨	مرتفع	٣
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.	٢,٠١	٠,٦٧	متوسط	٥
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.	٢,٣٩	٠,٤٨	مرتفع	٤
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.	٢,٥٥	٠,٣٩	مرتفع	١
الأنشطة والبرامج ككل		٢,٣٥	٠,٤٥	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول (٩) أن :

الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون، تمثلت فيما يلي :

١- الترتيب الأول : الأنشطة والبرامج الدفاعية بمتوسط حسابي (٢,٥٥).

٢- الترتيب الثاني : الأنشطة والبرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,٤٢).

٣- الترتيب الثالث : الأنشطة والبرامج الثقافية بمتوسط حسابي (٢,٣٩).

٤- الترتيب الرابع : الأنشطة والبرامج التعليمية بمتوسط حسابي (٢,٣٩).

٥- الترتيب الخامس : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية بمتوسط حسابي (٢,٠١).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام للأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٣٥)

وهو معدل مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية مرتفعا].

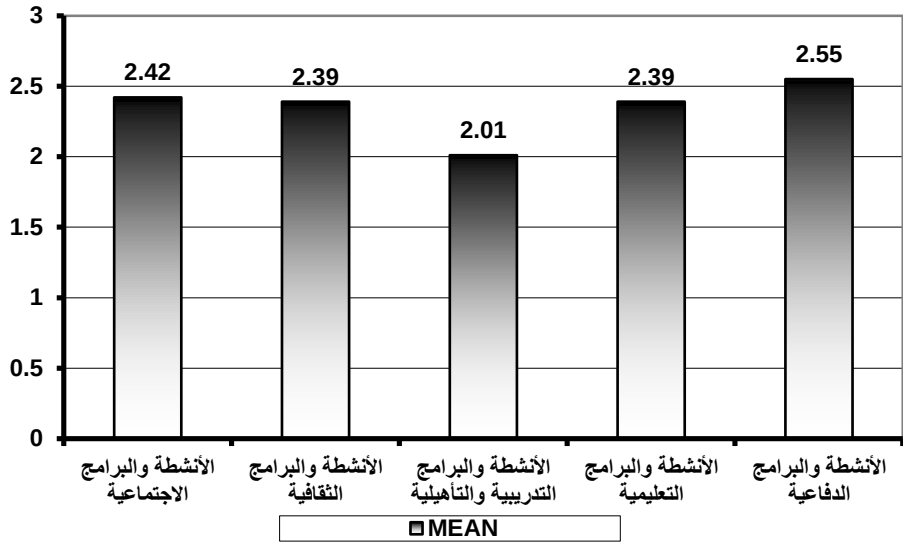

شكل (2) مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الإجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون

٢- نتائج إختبار الفرض الثاني : من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية مرتفعا :

جدول (١٠) مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المسؤولون والعاملون (ن=٧٥)

م	اسهامات العدالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	المساواة.	٢,٥٣	٠,٤٦	مرتفع	١
٢	العدالة.	٢,٥٢	٠,٥	مرتفع	٢
٣	تكافؤ الفرص.	٢,٢٧	٠,٥١	متوسط	٣
اسهامات العدالة الاجتماعية ككل		٢,٤٤	٠,٤٧	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول (١٠) أن :

اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المسؤولون والعاملون، تمثلت فيما يلي :

١- الترتيب الأول : المساواة بمتوسط حسابي (٢,٥٣).

٢- الترتيب الثاني : العدالة بمتوسط حسابي (٢,٥٢).

٣- الترتيب الثالث : تكافؤ الفرص بمتوسط حسابي (٢,٢٧).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لاسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٤٤) وهو معدل مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية مرتفعا].

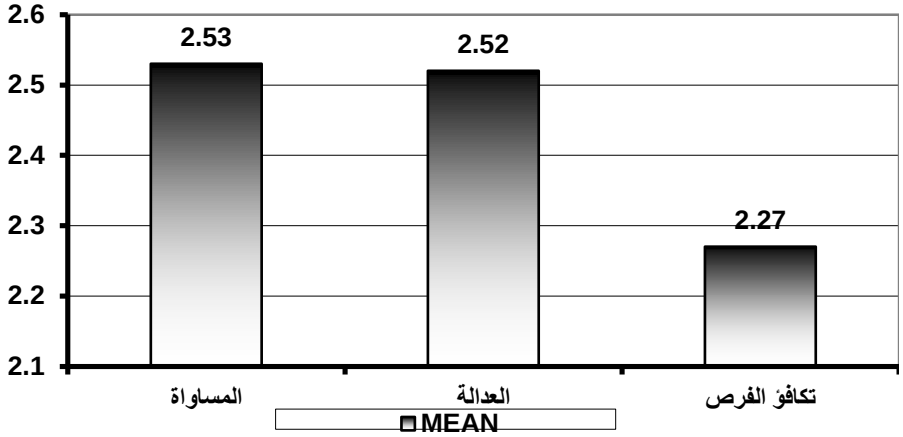

شكل (٣) مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المسؤولون والعاملون

جدول (١١) مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدون (ن=١٢٧)

م	اسهامات العدالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	المساواة.	٢,٢٣	٠,٦	متوسط	٢
٢	العدالة.	٢,٣٥	٠,٦١	مرتفع	١
٣	تكافؤ الفرص.	٢,١٢	٠,٥٩	متوسط	٣
اسهامات العدالة الاجتماعية ككل		٢,٢٣	٠,٥٩	مستوى متوسط	

بإستقراء التحليل الإحصائي للجدول (١١) يشبر إلى أن :

اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدون، تمثلت فيما يلي :

١- الترتيب الأول : العدالة بمتوسط حسابي (٢,٣٥).

٢- الترتيب الثاني : المساواة بمتوسط حسابي (٢,٢٣).

٣- الترتيب الثالث : تكافؤ الفرص بمتوسط حسابي (٢,١٢).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لاسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٢٣) وهو معدل متوسط. مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة جزئيا بالنسبة للمستفيدون والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية مرتفعا].

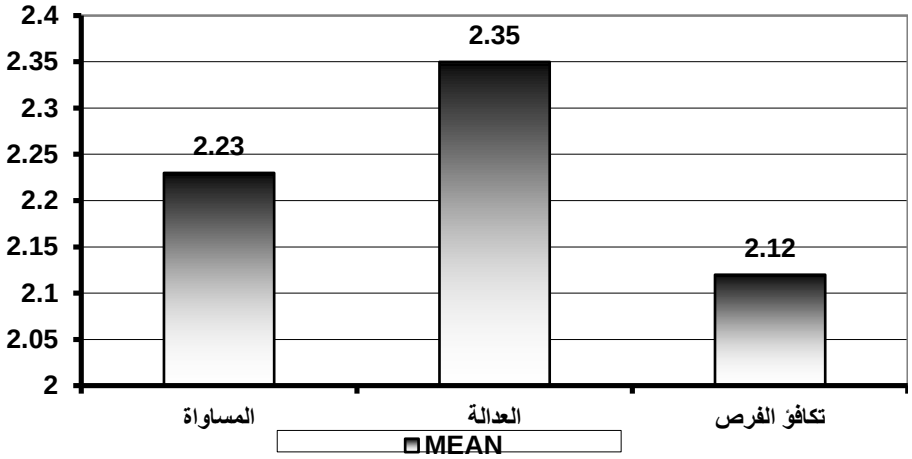

شكل (٤) مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدون

٣- **نتائج إختبار الفرض الثالث :** توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي :

جدول (١٢) العلاقة بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي **كما يحددها المسؤولون والعاملون (ن=٧٥)**

م	الأبعاد / الأنشطة والبرامج	المساواة	العدالة	تكافؤ الفرص	أبعاد العدالة الاجتماعية ككل
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.	*٠,٨١٩ *	*٠,٨٣٨ *	*٠,٧٥٢ *	**٠,٨٣١
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.	*٠,٨٦٠ *	*٠,٨٨٣ *	*٠,٨٣٩ *	**٠,٨٩٢
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.	*٠,٨٩٢ *	*٠,٩٠١ *	*٠,٩٠٤ *	**٠,٩٣٢
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.	*٠,٧٧٨ *	*٠,٨٣١ *	*٠,٨٠٩ *	**٠,٨٣٦
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.	*٠,٩٠٢ *	*٠,٩٢٤ *	*٠,٨٤٢ *	**٠,٩٢١
	الأنشطة والبرامج ككل	*٠,٨٩٦ *	*٠,٩٢٢ *	*٠,٨٧٧ *	**٠,٩٣١

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

معطيات الجدول (١٢) تبين أن :

توجد علاقة طردية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون. وأن أكثر الأنشطة والبرامج المستخدمة في المدافعة في الجمعيات الأهلية إرتباطا بتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي تمثلت في : الأنشطة والبرامج

التدريبية والتأهيلية، ثم الأنشطة والبرامج الدفاعية، ثم الأنشطة والبرامج الثقافية، يليها الأنشطة والبرامج التعليمية، وأخيرا الأنشطة والبرامج الاجتماعية. وتشير تلك النتائج إلى وجود إرتباط طردي قوي بين هذه المتغيرات وأنها جاءت معبرة عما تهدف الدراسة إلى تحقيقه. مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي].

جدول (١٣) تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي **كما يحددها المسؤولون والعاملون (ن=٧٥)**

م	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار B	اختبار (ت) T-Test		اختبار (ف) F-Test		معامل الارتباط R		معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.	٠,٩٧٩	٢١,٧٨٥	٠,٠٠٠	٤٧٤,٥٨١	٠,٠٠٠	٠,٨٣١	٠,٠٠٠	٠,٦٩١
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.						٠,٨٩٢	٠,٠٠٠	٠,٧٩٦
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.						٠,٩٣٢	٠,٠٠٠	٠,٨٦٩
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.						٠,٨٣٦	٠,٠٠٠	٠,٦٩٩
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.						٠,٩٢١	٠,٠٠٠	٠,٨٤٨
	الأنشطة والبرامج ككل						٠,٩٣١	٠,٠٠٠	٠,٨٦٧

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

يوضح الجدول (١٣) أن :

- بلغت قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل " والمتغير التابع " أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل" كما يحددها المسؤولون والعاملون (٠,٩٣١)، وهى دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وتدل على وجود إرتباط طردي بين المتغيرين.
- وتشير نتيجة إختبار (ف) (F=474.581, Sig=0.000) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٨٦٧)، أي أن الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل تفسر (٨٦,٧%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.
- كما تشير نتائج معامل التحديد بالنسبة للأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية إلى :

١- تفسر الأنشطة والبرامج الاجتماعية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٦٩,١%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٢- تفسر الأنشطة والبرامج الثقافية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٧٩,٦%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٣- تفسر الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٨٦,٩%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٤- تفسر الأنشطة والبرامج التعليمية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٦٩,٩%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٥- تفسر الأنشطة والبرامج الدفاعية المستخدمة في مدخل المدافعة في

الجمعيات الأهلية (٨٤,٨%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

- بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠,٩٧٩)، وهى تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة إختبار ت (T=21.785, Sig=0.000) إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيرا معنويا وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي].

جدول (١٤) العلاقة بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي **كما يحددها المستفيدون (ن=١٢٧)**

م	المتغيرات / الأنشطة والبرامج	المساواة	العدالة	تكافؤ الفرص	أبعاد العدالة الاجتماعية ككل
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.	٠,٩٢٠**	٠,٨٥٩**	٠,٩٠٢**	٠,٩١٤**
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.	٠,٨٦١**	٠,٩٠٤**	٠,٨٦٠**	٠,٨٩٦**
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.	٠,٩٣٤**	٠,٩١٧**	٠,٩٢٥**	٠,٩٤٧**
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.	٠,٨٤٦**	٠,٨٢٨**	٠,٨٦٩**	٠,٨٦٧**
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.	٠,٨٩٤**	٠,٩٣٨**	٠,٩١٤**	٠,٩٣٧**
	الأنشطة والبرامج ككل	٠,٩٤٥**	٠,٩٣٩**	٠,٩١٤**	٠,٩٦٦**

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

تشير نتائج الجدول (١٤) أن :

توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق

العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون. وأكثر الأنشطة والبرامج المستخدمة في المدافعة في الجمعيات الأهلية إرتباطا بتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي تمثلت في : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية، ثم الأنشطة والبرامج الدفاعية، ثم الأنشطة والبرامج الاجتماعية، يليها الأنشطة والبرامج الثقافية، وأخيرا الأنشطة والبرامج التعليمية. وتشير تلك النتائج إلى وجود إرتباط طردي قوي بين هذه المتغيرات وأنها جاءت معبرة عما تهدف الدراسة إلى تحقيقه. مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي].

جدول (١٥) تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي **كما يحددها المستفيدون (ن=١٢٧)**

م	المتغيرات المستقلة	معامل الإنحدار B	إختبار (ت) T-Test		إختبار (ف) F-Test		معامل الإرتباط R		معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.						٠,٩١٤	٠,٠٠٠	٠,٨٣٥
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.						٠,٨٩٦	٠,٠٠٠	٠,٨٠٣
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.	١,٢٥٢	٤١,٥١٧	٠,٠٠٠	١٧٢٣,٦٧٢	٠,٠٠٠	٠,٩٤٧	٠,٠٠٠	٠,٨٩٧
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.						٠,٨٦٧	٠,٠٠٠	٠,٧٥٢
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.						٠,٩٣٧	٠,٠٠٠	٠,٨٧٨
	الأنشطة والبرامج ككل						٠,٩٦٦	٠,٠٠٠	٠,٩٣٢

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

معطيات الجدول (١٥) تبين أن :

- بلغت قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل " والمتغير التابع " أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل" كما يحددها المستفيدون (٠,٩٦٦)، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وتدل على وجود إرتباط طردي بين المتغيرين.
- تشير نتيجة إختبار (ف) (F=1723.672, Sig=0.000) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٣٢)، أي أن الأنشطة والبرامج

المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل تفسر (٩٣,٢%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

- كما تشير نتائج معامل التحديد بالنسبة للأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية إلى :

١- تفسر الأنشطة والبرامج الإجتماعية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٨٣,٥%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٢- تفسر الأنشطة والبرامج الثقافية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٨٠,٣%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٣- تفسر الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٨٩,٧%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٤- تفسر الأنشطة والبرامج التعليمية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٧٥,٢%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٥- تفسر الأنشطة والبرامج الدفاعية المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية (٨٧,٨%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

- بلغت قيمة معامل الإنحدار (١,٢٥٢)، وهى تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة إختبار ت (T=41.517, Sig=0.000) إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيرا معنويا وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية

دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي].

٤- **نتائج إختبار الفرض الرابع :** توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية :

جدول (١٦) الفروق المعنوية بين إستجابات المسؤولون والعاملون وإستجابات المستفيدون بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية **باستخدام إختبار T-Test(ن=٢٠٢)**

م	الأنشطة والبرامج	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	الأنشطة والبرامج الاجتماعية.	المستفيدون	١٢٧	٢,٤٢	٠,٤٧	٢٠٠	٠,٧٣٨	غير دال
		المسؤولون	٧٥	٢,٣٧	٠,٤٧			
٢	الأنشطة والبرامج الثقافية.	المستفيدون	١٢٧	٢,٣٩	٠,٣٨	٢٠٠	٢,٦١٨	*
		المسؤولون	٧٥	٢,٥٤	٠,٤			
٣	الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية.	المستفيدون	١٢٧	٢,٠١	٠,٦٧	٢٠٠	١,٧٩٢	غير دال
		المسؤولون	٧٥	٢,١٨	٠,٥٥			
٤	الأنشطة والبرامج التعليمية.	المستفيدون	١٢٧	٢,٣٩	٠,٤٨	٢٠٠	٢,٥٣٤	*
		المسؤولون	٧٥	٢,٢١	٠,٥٣			
٥	الأنشطة والبرامج الدفاعية.	المستفيدون	١٢٧	٢,٥٥	٠,٣٩	٢٠٠	٠,٧٩٤	غير دال
		المسؤولون	٧٥	٢,٥٩	٠,٤٣			
الأنشطة والبرامج ككل		المستفيدون	١٢٧	٢,٣٥	٠,٤٥	٢٠٠	٠,٣٨٣	غير دال
		المسؤولون	٧٥	٢,٣٨	٠,٤٥			

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

بإستقراء الجدول (١٦) يتضح أن :

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج الثقافية المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية لصالح إستجابات المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية

فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج التعليمية المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية لصالح إستجابات المستفيدون بالجمعيات الأهلية.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج الاجتماعية، ومستوى الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية، ومستوى الأنشطة والبرامج الدفاعية، ومستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية ككل.
- مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية].

٥- **نتائج إختبار الفرض الخامس :** توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين **إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين** بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية :

جدول (17) الفروق المعنوية بين إستجابات المسؤولون والعاملون وإستجابات المستفيدون بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية **باستخدام إختبار T-Test (ن=202)**

م	اسهامات العدالة الاجتماعية	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	المساواة.	المستفيدون	١٢٧	٢,٢٣	٠,٦	٢٠٠	٣,٦٥٨	**
		المسؤولون	٧٥	٢,٥٣	٠,٤٦			
٢	العدالة.	المستفيدون	١٢٧	٢,٣٥	٠,٦١	٢٠٠	٢,٠٧٩	*
		المسؤولون	٧٥	٢,٥٢	٠,٥			
٣	تكافؤ الفرص.	المستفيدون	١٢٧	٢,١٢	٠,٥٩	٢٠٠	١,٧٩٢	غير دال
		المسؤولون	٧٥	٢,٢٧	٠,٥١			
	اسهامات العدالة الاجتماعية ككل	المستفيدون	١٢٧	٢,٢٣	٠,٥٩	٢٠٠	٢,٥٧١	*
		المسؤولون	٧٥	٢,٤٤	٠,٤٧			

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

تشيرنتائج الجدول (١٧) أن :

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى المساواة، ومستوى العدالة، ومستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لصالح إستجابات المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات تكافؤ الفرص كأحد متغيرات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

- مما يجعلنا نقبل الفرض الخامس للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية].

٦- **نتائج إختبار الفرض السادس :** توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولون والعاملون / المستفيدون بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية :

جدول (١٨) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولون والعاملون / المستفيدون بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية

م	المتغيرات الديموغرافية	الأنشطة والبرامج ككل					
		المستفيدون (ن=١٢٧)			المسؤولون والعاملون (ن=٧٥)		
		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته	
١	النوع.	كا٢	١٢٤,٩٦٤	(د.ح=٧٧)	كا٢	٧٢,٧٥٠	(د.ح=٥٣)
٢	السن.	جاما	٠,٨٩٢**		جاما	٠,٩٠٥**	
٣	الحالة الاجتماعية.	كا٢	٢٣١,٤٨٣	(د.ح=١٥٤)	كا٢	١٠٧,٦٣٢	(د.ح=١٠٦)
٤	المؤهل التعليمي.	جاما	٠,٨٧٤**		جاما	٠,٨٤٦**	
٥	الوظيفة.	كا٢	٣٥٠,٥٣٨	(د.ح=٢٣١)	كا٢	٤٢٢,٧١١	(د.ح=٤٧٧)
٦	الجمعيات الأهلية.	كا٢	٣٨٢,٩٢٢	(د.ح=٣٠٨)	كا٢	٢٥٧,١٢٥	(د.ح=٢١٢)

** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)

بإستقراء معطيات الجدول (١٨) يتضح أن :

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية

العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٨٩٢) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع سن المستفيدون إرتفع تحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٩٠٥) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع سن المسؤولون والعاملون إرتفع تحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل التعليمي للمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٨٧٤) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع المؤهل التعليمي للمستفيدون إرتفع تحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل التعليمي للمسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٨٤٦) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع المؤهل التعليمي للمسؤولون والعاملون إرتفع تحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- لا توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية

للمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يعني أن مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية ككل لا يختلف بإختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية للمستفيدون (النوع، والحالة الاجتماعية، والوظيفة، والجمعيات الأهلية).

- لا توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يعني أن مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية ككل لا يختلف بإختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولون والعاملون (النوع، والحالة الاجتماعية، والوظيفة، والجمعيات الأهلية).
- مما يجعلنا نقبل الفرض السادس للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية].

٧- **نتائج إختبار الفرض السابع :** توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية المسؤولون والعاملون / المستفيدون بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية :

جدول (١٩) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولون والعاملون / المستفيدون بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية

م	المتغيرات	اسهامات العدالة الاجتماعية ككل

	الديموغرافية	المستفيدون (ن=١٢٧)			المسؤولون والعاملون (ن=٧٥)		
		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته	
١	النوع.	كا٢	٧٢,٧٥٠	(د.ح=٣٦)	كا٢	١٢٤,٩٦٤	(د.ح=٧٧)
٢	السن.	جاما	**٠,٨٥٤		جاما	**٠,٨٩٢	
٣	الحالة الاجتماعية.	كا٢	٧٩,٨٣٦	(د.ح=٧٢)	كا٢	٢٣١,٤٨٣	(د.ح=١٥٤)
٤	المؤهل التعليمي.	جاما	**٠,٩٢٣		جاما	**٠,٨٧٤	
٥	الوظيفة.	كا٢	٣١٦,٠٩٩	(د.ح=٣٢٤)	كا٢	٣٥٠,٥٣٨	(د.ح=٢٣١)
٦	الجمعيات الأهلية.	كا٢	١٤٨,٧٢٠	(د.ح=١٤٤)	كا٢	٣٨٢,٩٢٢	(د.ح=٣٠٨)

** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)

يوضح الجدول (١٩) أن :

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٨٥٤) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع سن المستفيدون إرتفع تحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.
- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٨٩٢) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع سن المسؤولون والعاملون إرتفع تحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.
- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل التعليمي للمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في

نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٩٢٣) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع المؤهل التعليمي للمستفيدون إرتفع تحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل التعليمي للمسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية، حيث أن قيمة معامل جاما (٠,٨٧٤) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع المؤهل التعليمي للمسؤولون والعاملون إرتفع تحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.
- لا توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية، وهذا يعني أن مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل لا يختلف بإختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية للمستفيدون (النوع، والحالة الاجتماعية، والوظيفة، والجمعيات الأهلية).
- لا توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية، وهذا يعني أن مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل لا يختلف بإختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولون والعاملون (النوع، والحالة الاجتماعية، والوظيفة، والجمعيات الأهلية).
- مما يجعلنا نقبل الفرض السابع للدراسة جزئيا والذي مؤداه [توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة

الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية].

ج- النتائج العامة لإختبار صحة فروض الدراسة :

١- **نتائج إختبار صحة الفرض الأول :** من المتوقع أن يكون مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية مرتفعا :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية مرتفعا]، حيث أن مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٣٨) وهو معدل مرتفع. وكذلك مستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٣٥) وهو معدل مرتفع.

٢- **نتائج إختبار صحة الفرض الثاني :** من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية مرتفعا :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثاني للدراسة جزئياً بالنسبة للمستفيدين وكلياُ بالنسبة للمسؤولين والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية مرتفعا]، حيث أن مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المسؤولون والعاملون بلغ (٢,٤٤) وهو معدل مرتفع. وكذلك مستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدون بلغ (٢,٢٣) وهو معدل متوسط.

٣- **نتائج إختبار صحة الفرض الثالث :** توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين

الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي]، حيث أنه توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولون والعاملون. وأكثر الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية إرتباطا بتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي تمثلت في : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية، ثم الأنشطة والبرامج الدفاعية، ثم الأنشطة والبرامج الثقافية، يليها الأنشطة والبرامج التعليمية، وأخيرا الأنشطة والبرامج الاجتماعية، كما أن الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل تفسر (٨٦,٧%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل. وكذلك توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المستفيدون، وأن أكثر الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية إرتباطا بتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي تمثلت في : الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية، ثم الأنشطة والبرامج الدفاعية، ثم الأنشطة والبرامج الاجتماعية، يليها الأنشطة والبرامج الثقافية، وأخيرا الأنشطة والبرامج التعليمية، كما أن الأنشطة والبرامج المستخدمة في مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية ككل تفسر (٩٣,٢%) من التغيرات في أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع الكويتي ككل.

٤- نتائج إختبار صحة الفرض الرابع : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما

يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الرابع للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية]، حيث أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج الثقافية المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية لصالح إستجابات المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية. وكذلك توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج التعليمية المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية لصالح إستجابات المستفيدون بالجمعيات الأهلية. كما أنه لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج الاجتماعية، ومستوى الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية، ومستوى الأنشطة والبرامج الدفاعية، ومستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية ككل.

٥- نتائج إختبار صحة الفرض الخامس : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الخامس للدراسة جزئياً والذي مؤداه

[توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المستفيدين والمسؤولين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية]، حيث أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات المساواة، واسهامات العدالة في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية لصالح إستجابات المسؤولون والعاملون بالجمعيات الأهلية. وكذلك لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين إستجابات المسؤولين والعاملين وإستجابات المستفيدون بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى اسهامات تكافؤ الفرص كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

٦- **نتائج إختبار صحة الفرض السادس :** توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض السادس للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية]، حيث أنه توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل التعليمي للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنه لا توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين

بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية (النوع، والحالة الإجتماعية، والوظيفة، والجمعيات الأهلية) وتحديدهم لمستوى الأنشطة والبرامج المستخدمة في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- **نتائج إختبار صحة الفرض السابع :** توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية :

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض السابع للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية]، حيث أنه توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المسؤولين والعاملين / المستفيدين/ بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية. وكذلك توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل التعليمي للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية. كما أنه لا توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين والعاملين / المستفيدين بالجمعيات الأهلية (النوع، والحالة الإجتماعية، والوظيفة، والجمعيات الأهلية) وتحديدهم لمستوى اسهامات العدالة الاجتماعية في نجاح مدخل المدافعة في الجمعيات الأهلية.

التوصيات :

١- تنمية قدرة الجمعيات الأهلية وتمكينها فى مجال المدافعة ماديا وبشريا وتنظيميا.

٢- توفير الخبرات والكوادر المهنية لتتولى عملية الإعداد وتنفيذ مراحل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- إقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الجمعيات الأهلية في مجال المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- تدريب الفئات المهمشة على الممارسة الفعلية للمدافعة وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم والتعبير عن إحتياجاتهم في إطار من السلمية.

٥- استخدام آليات مهنية متعددة للمدافعة تحقق العدالة الإجتماعية مثل : إشراك المواطنين في عملية وضع وتصميم الخطط والبرامج، ومشاركة المواطنين في إتخاذ القرار، الدفاع عن الفئات المهمشة، صقل القيادات المحلية ومساعدتها.

٦- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الدور التي تقوم به الجمعيات الأهلية في مجال المدافعة عن القضايا المجتمعية الملحة بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- التعاون مع بناءات القوة بالمجتمع لتبادل الأفكار حول قضايا المدافعة من خلال حوارات مجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين.

٨- إنشاء قاعدة معلوماتية عن القوى المؤثرة في المجتمع لكسب تأييدهم لقضايا المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٩- استخدام وسائل الإعلام المتنوعة لنشر قضايا المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

المراجـع

أولا : المراجع العربية :

١- إبراهيم عبدالرحمن رجب، (١٩٨٣) : إتجاهات حديثة في تنظيم المجتمع، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣.

٢- إبراهيم عبدالرحمن رجب، (١٩٨٣) : بعض نظريات العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها في مشروع التنمية المحلية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

٣- أحمد زكي بدوي، (١٩٩٣) : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص : ٢٩٧.

٤- أحمد شفيق السكري، (٢٠٠٠) : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٥- أسماء سعيد محمد أحمد، (٢٠٠٩) : فعالية جهود التنظيمات الشبكية في بناء القدرات الدفاعية للمنظمات غير الحكومية لأعضائها، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون الفترة من ١٠-١١ مارس، المجلد السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٧١٣- ٢٧٥٩.

٦- السيد عبدالحليم الزيات، (١٩٩٠) : سوسيولوجيا بناء " السلطة - القوة - لطبقة - الصفوة "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٧- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية : مقدمة حول المدافعة، (إنظر نسخة إلكترونية)، ص : ٩. http://www.ndiegypt.org/sites/default/file

٨- أمل محمد سلامة غبارى، (٢٠١٢) : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الأهلية، " دراسة مطبقة على جمعية السلام للتنمية بالإسكندرية "، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٥٨٨.

٩- أمل محمد سلامة غباري، (٢٠١٢) : تمكين الجمعيات الأهلية من استخدام مدخل المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، الجز العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٣٦٢٣، ٣٦٢٤.

١٠- جمال رشدي عبدالعزيز، (٢٠١١) : العدالة الإجتماعية من منظور مالي ومحاسبي، ورقة عمل منشورة في مؤتمر نحو آليات لتحقيق العدالة الاجتماعية المجتمع المصري في ظل ثورة ٢١ يناير، جامعة عين شمس، كلية التجارة والمحاسبة، القاهرة، ص : ١٨٨.

١١- خليل حسين، (٢٠٠٩) : النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت.

١٢- رشا محمود السيد محمود، (2011) : تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي

والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية، المؤتمر العلمي الرابع والعشرين، م 8، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : 1946.
١٣- رشاد أحمد عبد اللطيف، (٢٠٠٦) : أسس تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٤- رشاد أحمد عبداللطيف، (١٩٩٣) : ممارسة الدفاع في تنظيم في العمل مع المتضررين من الزلزال بالريف، المؤتمر العلمي السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، الفترة من ٢١- ٢٢ إبريل، ص : ٤٦١.
١٥- رشاد أحمد عبداللطيف، (٢٠٠٣) : نماذج ونظريات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي السوق الريادي، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٣٣.
١٦- رشاد أحمد عبداللطيف، (١٩٩٣) : ممارسة الدفاع في تنظيم المجتمع في العمل مع المتضررين من الزلزال بالريف، المؤتمر العلمي السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، الفترة من ٢١- ٢٢ إبريل، ص : ٤٥٥.
١٧- سلوى عياد أبو عجاجة، (٢٠١١) : العدالة الإجتماعية في النظرية العالمية الثالثة، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس، ص : ٥٨.
١٨- سمر هاني السعيد، (٢٠١١) : تسويق الأفكار الاجتماعية من خلال إعلان الخدمات العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٤٤٣٣.
١٩- صفيناز محمد أبو زيد، (٢٠٠٦) : مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الإجتماعية للإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماية، جامعة حلوان، القاهرة.
٢٠- عادل عازر، (١٩٩١) : العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، القاهرة، ص : ١٦٥.
٢١- عبد الحليم عبد العال، (٢٠٠١) : أساسيات طريقة تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مركز توزيع الكتاب الجامعى، القاهرة، ص : ١٣٣
٢٢- عبدالحليم رضا عبدالعال وآخرون، (٢٠١٠) : عمليات ومجالات الممارسة لطريقة تنظيم المجتمع، دار المهندس للطباعة، القاهرة.
٢٣- عبدالغفار شكر، (٢٠٠٦) : الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٢٤- عبير عبدالسلام سعد، (٢٠١١) : الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية لمواجهة التمييز ضد المرأة في المجال الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
٢٥- علي ليلة، (٢٠٠٧) : المجتمع المدني العربي " قضايا المواطنة وحقوق الإنسان "،

مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
٢٦- لبني محمد عبدالمجيد (ترجمة)، (٢٠٠٤) : المدافعة في الخدمة الاجتماعية، مجلة المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، العدد الخامس عشر، الجزء الثالث، القاهرة، ص : ١٣٩.
٢٧- محمد بهجت كشك، (٢٠١١) : تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٢٨- محمد رفعت قاسم : تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، القاهرة.
٢٩- محمد رفعت قاسم في عبددالحليم رضا وآخرون، (٢٠١٠) : عمليات ومجالات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، دار المهندس للطباعة، القاهرة.
٣٠- محمد سيد فهمي، (٢٠٠٦) : الرعاية الإجتماعية وخصخصة الخدمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية.
٣١- محمد سيد فهمي، (٢٠١٤) : العدالة الاجتماعية إستراتيجيات وآليات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٣٢- مدحت فؤاد فتوح، (١٩٨٧) : نظريات المدافعة في العمل الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
33- مسعد الفاروق وآخرون، (٢٠٠١) : التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص :١١٥.
٣٤- منال أحمد عبدالفضيل، (٢٠١٠) : الدور الدفاعي للتنظيمات المجتمعية العاملة مع الأطفال المعرضين للخطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
٣٥- هناء محمد السيد عبدالمجيد، (٢٠١٣) : آليات استخدام المدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالمستشفيات الحكومية دراسة مطبقة على إحدى مؤسسات رعاية المسنين بمحافظة الإسكندرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد (٣٧) الجزء (٧)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٠٧٣.
٣٦- وداد أحمد محمد ريان، (٢٠٠٨) : الممارسة العامة في الخدمة الإجتماعية والمدافعة عن حقوق المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

المراجع الأجنبية :

37- Chen Tyue, (1989) : Equality Consideration in the Distribution of public Services, the Provision of city Parks in Taipei City, Taiwan University of Pennsylvania Discs, Abstracts

38- Donaldson, L, (2004) : Organizational Factors as Correlates of

Nonprofit Human Service Agency Advocacy in Washington, PHD, Catholic University of America.

39- Drewett Alison and Others, (1999) : Social Rights and Disability, The Language Rights in Community Care Policies, University Kingdom,, Car Fax, Diss., Abstracts.

40- Hansan, M., (2004) : Facilitating Civil Society, In, Johon bridge, Ed. Citizen Participation and the Use of Civil Society, (New York, USA, P : 24.

41- Jae Juded, (1984) : A Job for Urban Social Planner in Development Countries, London, International Social Work, vol (21).

42- Lanza, Dama Reid, (1999) : The Environment Justice Community Education Project, An Ethnographic Study California Institute of Integral Studies, Diss.,Abstracts.

43- L. Barker Robert, (1991) : The social work dictionary, 2nd edition, Washington, NASW press, p : 70.

44- Mark Ezell, (1994) : Advocacy Practice of social works, article in the Journal of contemporary Human Srevices, New York, Vol. 75, P : 37.

45-Mosley Jennifer, (2010) : Organizational Resources and Environmental Incentives Understanding the Policy Advocacy Involvement of human Service Non Profits", Social Service Review, Vol.84, no.1, March, PP : 57 - 67.

46- M, Torres.L, (2005) : Advocating For Health and Human Rights in Vazquez, Puerto Rico, American Journal of public Health, New York, Vol. 348, p : 19.

47- Patricia Higham, (2006) : Social Work Introducing Professional Practice, London, Thous and OakGg, P : 98.

48- Progress of the World's Women, In, (2011-2012) : Pursuit Of Justice, A Report, PP : 11 - 14.

49- Rita.C., (2001) : Social Justice in Diverse Society, London, Harvard University Press.

50- Ritu R.Sharma, (2012) : An Introduction to Advocacy -A Training Manual ،Publishing : National Democratic Institute for International Affairs, p : 12.

51- Robert Adams, (2003) : Social Work and Empowerment, Palgrave MacMillan third Edition Printed in china, P : 30.

52- Robert L. Schneider & Lester - Lori, Social work advocacy, a New Frame Work For Action, (Verginia Commonwealth

University).

. ترجمة محمد علي سلام، مراجعة أبوالنجا محمد العمري، مرجع سابق، ص : 609 - 612

53- Robert Schneider, Social Work Advocacy, A New frame work For Action, Verginia Commonwealth University, P : 54.

54- Rosalie A, Mbrosion and Others, (2001) : Social Work and Social Welfare An Introduction, Fourth Edition, Brooks Cole Thomson Learning, United States, P : 435.

55- Sara, Kimberlin, (2010) : Advocacy by nonprofit, Roles and Practice of Core Advocacy Organizations and Direct Service Agencies, Journal of policy practice, Vol.9, Issue 3-4, P : 19.

56- S.Mickelson James, (1995) : Advocacy, In Encyclopedia of Social Work, Washington, DC, NASW press, p : 95.